

٧٥٨ تشابه المسألة في قوله « ولا يزال » مع شوقه عند
ملاحمة قوله الخاطئة

٤٤٢ إشارة المؤلف إلى مدبره من جهة لفظ « لا يزال » عطفاً على « في نفسه »
مضمون « لا يزال » ما فهم ما فهمه كالساعة في الدائرة من جهة « لا يزال »
العمل من جهة « لا يزال » !

٥٨٨ تحريف المؤلف أو المسألة من جهة « لا يزال » لقوله « لا يزال » في قوله « لا يزال »

٧٨٦ نبرة « لا يزال » بأثر من جهة « لا يزال »
٥٢ ذكره (الاجزاء المصرية)

٤٧ ما يحسن مدحها أصل السور والجزء من « لا يزال » ولا يزال عليه

٥١٠ تقرير به من جهة « لا يزال » لعمدة الأثر « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٥٨١ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٥٩٢ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٦٢٢ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٦٥٢ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٦٦٨ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٦٨٦ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٧٤٩ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٧٤٤ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

٢٨٨ « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال » من جهة « لا يزال »

صورة فهرس ملاحظات شيخنا الألباني على الصفحة الأولى
من المجلد الثاني لكتاب « الظاهرة » ! - بخطه -

وقوله : ﴿ مَا سَأَلَكَ رَبِّي سَقَرًا ۖ قَالُوا الزَّنْكَ مِنْ الْمُصَلِّينَ ۚ وَلَئِنْكَ نَطَعُمُ الْيَسْكِينَ ۚ ۝١٦﴾

وفي هذا دليل على أن من تركها كافر لا حظ له في الإسلام وإن ادعاه ، وأيضاً

أن التارك هو من لا يصلي بإطلاق ، لأن الكافر كذلك ، فقوله ﷺ : « من تركها فقد

كفر » ، وغيره من الأحاديث ؛ يفسر هذا . *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

فمن ترك الصلاة بالكلية فهو من جنس هؤلاء الكفار ، ومن تركها في أكثر

أحواله فهو إليهم أقرب ، وحاله بهم أشبه ، ومن كان يصلي أحياناً ويدع أحياناً فهو

متروك متذبذب بين الكفر والإيمان ، والعبرة بالخاتمة . وهذا القول ليس براه منقطع ، والله أعلم . *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

مثل : (الإضاعة) و(ترك المحافظة) بالترك الكلي ، فالإضاعة كما في قوله تعالى : ﴿ اذْهَبْ ۖ ۝١٧﴾

﴿ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَةَ ۖ ۝١٨﴾ ، ولذلك نص ابن مسعود *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

وغيره على أن الإضاعة هي التأخير ، ولو تركوها لكانوا كفاراً ^(١) . *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

وترك المحافظة : كما في حديث عبادة بن الصامت « من لم يحافظ عليهن لم يكن *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

(١) انظر : الطبري ، وابن كثير ، والدر المنثور ، وأضواء البيان عند هذه الآية ، وأما لفظ التفريط الوارد فيها *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

مسائل الإمام أحمد ليس هو في الترك ، وإنما هو ليعين حسب غير العذر عذراً . كحال كثير من الناس *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

الذين إذا مرضوا تركوا الصلاة ، فإذا شفاؤا سألوا ماذا نفعل ؟ أما من تركها غير ملتزم بها فلا يقول أحمد *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

رحمه الله ولا غيره ممن يرى التكفير به أنه يقضيها ، لأنه كفر ، وتوبة الكافر التزامه بالشرائع التي كفر *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

بترك الالتزام بها ، سواء أكانت الصلاة أم الزكاة أم غيرهما ، ولو أن الشيخ الألباني حفظه الله تأمل هذا *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

لما أورده في رسالته ، ص ٥٧ ، أو لأورده على سبيل الاحتمال لا الجزم *جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق*

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

جاءت الرواية الأولى من طريق الشيخين ، والثانية من طريق

صورة نموذج آخر من خطوط وتعليقات شيخنا الألباني

— رحمه الله — على الكتاب «الظاهرة» !

الكا فرقة عند الله، فقد تكلم الله في القرآن، في قوله تعالى: «وإن من أمة إلا فرقة بينكم وفرقة بينكم» (١).
 تكلفاً محضاً لا يفيهم من الله، وقد تكلم الله في القرآن، في قوله تعالى: «وإن من أمة إلا فرقة بينكم وفرقة بينكم» (١).
 الباب الخامس: الإيمان حقيقة مركبة وترك جنس العمل كقولنا: «يا أيها الذين آمنوا» (٢).

الذنب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم أسف كما يأسفون، لكنني عجزت عن صحتها صكة (٣).
 فأتيت رسول الله ﷺ فخطب ذلك عليّ.
 قلت: يا رسول الله، أفلا اعتقها؟
 قال: انتهي بها، فأتيتها بها، فقال لها: أين الله؟
 قالت: في السماء.
 قال: من أنا؟
 قالت: أنت رسول الله.
 قال: أعقها فإنها مؤمنة (٤).
 وجه الاستدلال أن النبي ﷺ شهد لها بالإيمان دون أن يشترط العمل،
 فالإيمان يثبت بمجرد الإقرار، فهو قول فقط وليس قولاً وعملاً.
 * والجواب عن ذلك:
 أن مورد الحديث وموضعه، هو بيان الحكم الديني المترتب على الإيمان، قولاً وعملاً،
 وليس بيان حقيقة الإيمان الشرعية، المبينة في نحو قول الله تعالى:

(١) أي لطمها على وجهها.
 (٢) صحيح مسلم رقم (٥٢٧)، والمسنود (٤٤٧/٥)، والنسائي (١٤/٢)، وأبو داود رقم (٩٢٠)،
 طبعة الدعاس.

صورة نموذج رابع من خطوط وتعليقات شيخنا الألباني
 — رحمه الله — على الكتاب «الظاهرة» !

97

او را بنده دارم
ن من عفو

لم تقم في شهر الربيع
من عام ١٢٨٥

الحرف في خامس: الم
مضطرباً أنزله في
البدون، وحسنه

مسائل عمدة القدير
سادس
سائل سليم، وما
الفرقة سيرة

مردم این سابقا: الك
خبر عننا لم يزل بين
السر (در صورتی که)

الحمد لله الذي جعل
العلماء من عباده
الذين هم في الدنيا
نور في الدارين

21-JAP
03-1

هذا هو ما سألني به من قبل الله وأعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين

— رحمه الله — على الكتاب «الظاهرة» !

فهؤلاء الذين يكونون حيثل - نسال الله العافية - نقول كما قال حذيفة : إن لا إله إلا الله تنجيهم من النار ! إذ لا يعلمون غيرها في ذلك الزمان الذي هو أسوأ زمان

لكن ليس في مقدور أحد أن يجزم بأنهم لن يدخلوا النار مرة ، أو أنهم من الجهنميين الذين لا يعرفهم المؤمنون ، وإنما يعلمهم الله ويرحمهم فينجيهم من النار بعد دخولها ، أو هم بين ذلك ؛ إذ المرجع في هذا التوقيف ، وإن كان غالب الظن أنهم - أو جلهم - إلى الجهنميين أقرب ؛ من جهة أن أهل ذلك الزمان هم من شرار الخلق ، ومن جهة أنهم ليسوا من أهل الصلاة ؛ فلا علامة لسجودهم ، ومن هنا لا يعرفهم المؤمنون في النار ، ومن جهة أنهم عتقاء الله يدخلهم الجنة بغير عمل ولا خير . . . والله أعلم .

وهذا الحديث يقدر ما يدل على نجاة مخصوصة ، هو يدل على الأصل والقاعدة ، ألا ترى أن التابعي عجب وألح في سؤال الصحابي ، وما ذاك إلا لما علمه التابعون من إجماع الصحابة رضوان الله عليهم على أن تارك العمل ليس بمؤمن ، ولا يتجو في الدنيا من سيف المؤمنين ، ولا في الآخرة من عذاب رب العالمين . والله أعلم .

٣ - العطف :

في أكثر كتبهم يستبدل المرجئة على أن العمل ليس من الإيمان ، بأنه قد جاء في القرآن في مواضع كثيرة عطف على الإيمان قالوا :

والمعطوف غير المعطوف عليه ، فهذا التغاير والتفريق الذي على ذلك

صورة نموذج سادس من خطوط وتعليقات شيخنا الألباني

— رحمه الله — على الكتاب «الظاهرة» !

الدرر المتلألئة

بِنَقْضِ

الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني
المتوفى سنة (١٤٢٠هـ) - رَحِمَهُ اللَّهُ -

(فَرِيَّة) مُوَافَقَتِهِ الْمُرْجَنَةُ

وَهِيَ

نَقَدَاتُهُ - الْعَوَالِي - ، وَتَعَقُّبَاتُهُ - الْغَوَالِي -

عَلَى (مَوَاضِعَ) مِنْ

كِتَاب «ظَاهِرَةُ الْإِرْجَاء» لِـ (د. سَفَرِ الْحَوَالِي) (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- اضْطِرَابٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) ـ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ـ (صَفْحَةُ ٣١٧)
ـ عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى تَوْقِفِ طَائِفَةٍ مِنْ الْخَوَارِجِ فِي الْحُكْمِ عَلَى
الصَّحَابَةِ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْفِتْنَةِ ـ :

«وهذا المَوْقِفُ هُوَ التَّوْقِفُ والإِرْجَاءُ ؛ أَيُ : إِرْجَاءُ
حُكْمِهِمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَى اللَّهِ ـ تَعَالَى ـ ، مَعَ إِثْبَاتِ اسْمِ الْإِيمَانِ
لَهُمْ فِي الدُّنْيَا ؛ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي اتَّخَذَتْهُ أَكْثَرُ فِرَقِ
التَّوْقِفِ ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ دُونَ الْكُفْرِ لَا يُطْلَقُ عَلَى صَاحِبِهَا
اسْمُ الْكُفْرِ ، وَلَا يُنْفَى عَنْهُ اسْمُ الْإِيمَانِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) ـ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ ـ مُتَعَقِباً ـ :

«هذا خِلَافٌ مَا نَقَلَهُ (صَفْحَةُ ٣١٢-٣١٣) عَنِ الْإِبَاضِيَةِ

أَنَّ مُخَالَفِيهِمْ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ كُفَّارٌ ... وَأَنَّ مَرْتَكِبِي الْكِبَائِرِ فِي
النَّارِ» .

٢- تَنَاقُضٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ : (صَفْحَةُ ٣١٧)

_ مُتَكَلِّمًا عَنِ الْخَوَارِجِ _ :

«وَبِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ مَفْهُومِهِمْ لِمُصْطَلَحِي «الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ» ، وَمَدَى مُوَافَقَتِهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ عَدَمِهَا ؛ فَالْمُهِمُّ هُوَ أَنَّهُمْ لَا يَحْكُمُونَ عَلَى مُرْتَكِبِ الْكَبِيرَةِ _ كَالزُّنَى ، وَالْقَذْفِ ، وَالسَّرْقَةِ _ بِالْكُفْرِ وَالْخُلُودِ فِي النَّارِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُتَعَقِّبًا _ :

«هذا خلاف ما تقدم» .

٣- إِيْهَامٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ : (صَفْحَةُ ٣٧٢) :

«فَالْآثَارُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْبُخَارِيُّ _ فِي التَّرْجَمَةِ _ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَقَدَ هَذَا الْبَابَ لِلرُّدِّ عَلَى الْمُرْجِيَّةِ الْقَائِلِينَ : إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلا عَمَلٍ ، وَإِنَّ النَّاسَ يَتَسَاوَوْنَ فِيهِ ؛ وَهَذَا هُوَ إِرْجَاءُ الْفُقَهَاءِ _ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ _» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُتَعَقِّبًا

قَوْلُهُ : «وَهَذَا هُوَ إِرْجَاءُ الْفُقَهَاءِ» بِقَوْلِهِ _ :

«هذا الإطلاق غير صحيح ، وموهم».

٤- تهيج :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَة ٣٧٦) :

«في هذا الجوّ الحالكِ أعلن ابنُ الأشعثِ تَمَرُّدَهُ عَلَى الْحَجَّاجِ ، ودَعَا النَّاسَ إِلَى النُّهوضِ مَعَهُ ؛ لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ ، وَرَفْعِ الظُّلْمِ ، وَتَحْكِيمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُشِيرًا إِلَى أَحْوَالِ (الْحَرَكَيَّيْنِ) ، وَمُشَابَهَتِهِمْ لِطَرَائِقِ (أُولَئِكَ) الْمُخَالِفِينَ - :
«ما أشبه اليومَ بالبارحة !».

٥- استعجال :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَة ٣٧٦) - فِي وَصْفِ ابْنِ

الْأَشْعَثِ - :

«وَلَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عَنْهُ بِدَعَاةٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ نَائِرٌ سِيَاسِيٌّ ، فَرَأَى فِيهِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ وَالْقُرَّاءُ مَنَفَذًا بَيْنَ نَارَيْنِ ، وَاسْتَعْجَلُوا الْأَمْرَ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُؤَكِّدًا

(التَّشَابُهَ) الْآيَفَ الذِّكْرَ ، وَالِاسْتِعْجَالَ - :

«اللَّهُ أَكْبَرُ».

٦- دَعْوَى بَاطِلَةٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةُ ٤٤٣) _ بَعْدَ ذِكْرِهِ شَيْئاً

مِنْ عَقَائِدِ الْمُرْجِنَةِ _ :

«فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَنْسِبُ نَفْسَهُ إِلَى السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ ، ثُمَّ

يُوَافِقُهُمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ ، فَمَهُمَا عَمِلَ أَحَدٌ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُبْطَلٌ

دَعْوَاهُ _ :

«هذا الإطلاقُ فِيهِ نَظَرٌ ؛ كَالِاسْتِهْزَاءِ _ مَثَلًا _ ؛ فَإِنَّهُ عَمَلٌ

_ وَنَحْوِهِ _ ؛ كَالْإِنْكَارِ» .

٧- بَيِّنَ (الْحُكْمِ) وَ(التَّشْرِيعِ) :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةُ ٤٤٣) _ مُتَمِّمًا _ :

«كَالتَّشْرِيعِ مِنْ دُونِ اللَّهِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُتَعَقِّبًا ،

وَمُبَيِّنًا _ :

«هذا تعبيرٌ سياسيٌ غير واضح ؛ لأنه يحتمل أنه استحلُّ

ذلك ، فلا قائل به ! وإن كان يعني : مجرد العمل مع اعتقاد

حُرْمَتُهُ ؛ فَهُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ ، وَهُوَ الْكُفْرُ الْعَمَلِيُّ ؛ وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : «وَأَمَّا الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ ؛ فَهُوَ مِنَ الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ [قَطْعًا]» .

انظر تعليقي عليه في «حكم تارك الصلاة» (ص ٣٩) .

٨- بَيْنَ الْكُفْرِ (الْأَصْفَرِ) ، وَ(الْأَكْبَرِ) ؛

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةُ ٤٤٣) - مُتَمِّمًا مُعَلَّلًا - :

«فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ عِنْدَهُمْ إِلَّا إِذَا جَحَدَ أَوْ اسْتَحَلَّ ؛ مُرَاعَاةً مِنْهُمْ لِهَذَا الْإِذْعَانِ أَوْ التَّصْدِيقِ - الْمَزْعُومِ -» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزَمًا - :

«لَمْ يَتَبَيَّنْ - لَنَا - بَعْدُ - مَوْقِفُ الْمُؤَلِّفِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ : «مَنْ

حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ؛ فَقَدْ كَفَرَ» - وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ - ، وَنَحْنُ - إِلَى الْآنَ - مُنْتَظِرُونَ مِنْهُ جَوَابًا وَتَوْضِيحًا» .

٩- سَقَطَ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةُ ٤٦٩) :

«فَكَانَتِ النَّتِيجَةُ الْقَاصِمَةُ ، وَهِيَ أَنَّ أَعْمَالَ الْإِسْلَامِ

- كُلُّهُ - ابْتِدَاءٌ مِنْ قَوْلٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَانْتِهَاءٌ بِالنُّوَافِلِ - مَا هِيَ

إِلَّا عَرَضٌ لِلْإِيمَانِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ مَاهِيَّتِهِ ، وَأَنَّهُ [...] لَمْ يَأْتِ

بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ - قَطُّ - يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ - وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ - !!» .
 ■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذِرِكاً - :
 «لعله سقط : (لو)» .

١٠- حَوْلَ (جِنْسِ الْعَمَلِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةُ ٥١٠) :

«هُنَاكَ فَرْقٌ وَاضِحٌ بَيْنَ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْأَعْمَالِ ، وَمَنْ تَرَكَ جِنْسَ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ - وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ الرُّدِّ - ، كَمَا أَنَّ الْفَرْقَ وَاضِحٌ بَيْنَ انْتِفَاءِ الْإِيمَانِ وَتَقْصِيهِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقاً عَلَى
 كَلِمَةِ (جِنْسِ الْعَمَلِ) - :

«مَنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَقْصُودَ عَمَلَ الْجَوَارِحِ ، وَحَيْثُ يَرُدُّ السُّؤَالُ عَنْ حَدِيثٍ : «... لَمْ يَعْمَلْ خَيْراً قَطُّ» - فِي حَدِيثِ الَّذِي أَوْصَى بِحَرْقِهِ - ، وَحَدِيثِ شَفَاعَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِي أَنْاسٍ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْراً قَطُّ .

انظر رسالة «حكم تارك الصلاة» (ص ٢٧-٢٨) ، ويأتي

جواب المؤلف عنه (ص ٧٤٦) دون الأول !!» .

١١- اعْتِرَاضٌ وَانْتِقَاضٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَةُ ٥١٨) - مُعَرِّضاً ! - :

«والمؤسِفُ - لِلغَايَةِ - أَنْ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ الْمُعَاصِرِينَ - الْمُلتَزِمِينَ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ - قَدْ تَبِعُوا هَؤُلَاءِ الْمُرْجئةَ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطُ كَمَالٍ - فَقَطْ - ، وَنَسَبُوا ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - كَمَا فَعَلَ أَوْلِيكَ الَّذِينَ ذَكَرْنَا بَعْضَهُمْ أَغْلَاهُ - ، وَلَا أَذْرِي كَيْفَ يُوَافِقُونَ هَؤُلَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَظِيمَةِ مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ ؛ الَّتِي جَاءَ بَيَانُهَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ - كَمَا تَقَدَّمَ - ، وَتَضَافَرَتْ عِبَارَاتُ السَّلَفِ عَلَى ذَمِّ مَنْ خَالَفَ فِيهَا ، وَوَصَفِهِ بِالْبِدْعَةِ وَالضَّلَالِ - كَمَا أَسْلَفْنَا - .»

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا ، وَمُعَلِّقًا :

«لَا أَذْكَرُ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ قَالَ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطُ صِحَّةٍ ! حَتَّى يَنْسُبَ إِلَى مَنْ أَشَارَ إِلَيْهِمْ مَا ذَكَرُوا ! وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُمْ : إِنْ الْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ .

وَلَا أَظُنُّ (!) أَنَّ الْمَوْلَفَ يَعْتَقِدُ أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْعَمَلَ بِأَيِّ شَيْءٍ فَرَضَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفُرُ !! فَقَدْ تَقَدَّمَ - مِنْهُ - قَوْلُهُ (ص ٤٥٦) أَنَّ السَّلَفَ لَا يَعْتَبِرُونَ مَجْرَدَ نَقْصِ الْإِيمَانِ كُفْرًا ! وَلَا أَظُنُّ أَنَّهُ

يعني بالنقص ما لا يجب !».

١٢- الزام :

— قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَة ٥٢٧) — غَفَرَ اللَّهُ لَهُ — :
 «فَمَنْ ارْتَكَبَ هَذِهِ الْفَاحِشَةَ بِجَوَارِحِهِ ؛ فَإِنْ عَمَلَ قَلْبِهِ
 مَفْقُودٌ بِلا شَكٍّ — خَاصَّةً حِينَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ الْجَازِمَةَ عَلَى
 التَّرَكِّ يَسْتَحِيلُ مَعَهَا وَقُوعُ الْفِعْلِ ، فَمِنْ هُنَا نَقَى الشَّارِعُ عَنْهُ
 الْإِيمَانَ — تِلْكَ اللَّحْظَةُ — : «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ
 مُؤْمِنٌ» ، لَكِنْ وَجُودَ قَوْلِ الْقَلْبِ — عِنْدَهُ — مَنَعَ مِنَ الْحُكْمِ
 بِخُرُوجِهِ مِنَ الْإِيمَانِ — كُلِّهِ — خِلَافاً لِلْخَوَارِجِ — ؛ فَلَوْ أَظْهَرَ مَا
 يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ إِيْمَانِ الْقَلْبِ وَاسْتِحْلَالِهِ لَهُ ؛ لَكَانَ خَارِجاً مِنَ
 الْمِلَّةِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، أَمَّا مُجَرَّدُ الْفِعْلِ ؛ فَإِنَّمَا يَدُلُّ
 عَلَى انْتِفَاءِ عَمَلِ الْقَلْبِ ، لَا قَوْلِهِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) — تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ — مُلْزِماً — :

«لماذا لا يُقال هذا في تارك الصلاة ؟!».

١٣- تأويل ؛ بَلْ تَعْطِيل :

— قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) (صَفْحَة ٥٢٩) — غَفَرَ اللَّهُ لَهُ —

(مُؤَوَّلًا) — :

«وَلِهَذَا تَحْصُلُ حَالَةٌ شَادَّةٌ ! خَفِيَّةٌ ! وَهِيَ أَنْ يَضْعُفَ إِيمَانُ الْقَلْبِ ضَعْفًا لَا يَبْقَى مَعَهُ قُدْرَةٌ عَلَى تَخْرِيكِ الْجَوَارِحِ لِعَمَلٍ خَيْرٍ ، مَثَلُهُ مَثَلُ الْمَرِيضِ الْفَاقِدِ الْحَرَكَةَ وَالْإِحْسَاسَ ، إِلَّا أَنْ فِي قَلْبِهِ نَبْضًا لَا يَسْتَطِيعُ الْأَطِبَاءُ مَعَهُ الْحُكْمَ بِوَفَاتِهِ - مَعَ أَنَّهُ مَيُتُّوسٌ مِنْ شِفَائِهِ - ؛ فَهُوَ - ظَاهِرًا - فِي حُكْمِ الْمَيِّتِ ، وَ- بَاطِنًا - لَدَيْهِ هَذَا الْقَدْرُ الضَّئِيلُ مِنَ الْحَيَاةِ ؛ الَّذِي لَا حَرَكَةَ مَعَهُ ، وَهَذِهِ هِيَ حَالَةُ الْجَهَنَّمِيِّينَ الَّذِينَ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا - قَطُّ - » .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُوَافِقًا ، وَمُلْزَمًا - :

«قُلْتُ : وَمِنْهَا الصَّلَاةُ ، وَهُوَ دَلِيلٌ صَرِيحٌ عَلَى الْمُؤَلَّفِ ، وَلِذَلِكَ تَرَاهُ هُنَاكَ تَأَوَّلَهُ بِتَأْوِيلَاتٍ بَارِدَةٍ !»

١٤- غَمَرٌ بَاطِلٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٥٦٢)

- مُعَرَّضًا - :

«حَتَّى لَقَدْ وَصَلَ بِهِمُ التَّمَادِي إِلَى إِخْرَاجِ شَعَائِرِ التَّقَرُّبِ وَالتَّنَسُّكِ - كَالنَّذْرِ ، وَالتَّوَسُّلِ ، وَالدُّبْحِ ، وَالتَّعْظِيمِ - مِنْ مُسَمًّى

الْعِبَادَةِ، بَلْ صَرَّحُوا بِأَنَّ السُّجُودَ لِلصَّنَمِ لَيْسَ بِكُفْرٍ لِدَاتِهِ ! وَمِنْ
الْعَجَبِ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يَنْتَسِبُ لِلسَّلَفِ يُوَافِقُهُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ .
■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبْطِلًا

دَعْوَاهُ - بِوُضُوحٍ ظَاهِرٍ - :

«غَمَزَ بَاطِلٌ» .

١٥- اسْتِدْلَالٌ بِالضَّعِيفِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٥٨١) :

«كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ

تَبَعًا لِمَا جُنْتُ بِهِ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبَيِّنًا - :

«ضَعِيفٌ» .

١٦- كَثَرُ لِلْعِلْمِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٥٨١)

- تَعْلِيْقًا عَلَى الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ - :

«انْظُرِ الْكَلَامَ عَنْ سَنَدِهِ فِي «جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

«مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَقُولَ : وَضَعْفُهُ ؟!» .

١٧- تخريج :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٥٩٣) :

«وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : أَنَا مَنْ شَهِدَ مُعَاذًا - حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ - يَقُولُ : اكْشِفُوا عَنِّي سَجْفَ الْقُبَّةِ ، أَحَدُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ، لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَحَدُكُمْوهُ إِلَّا أَنْ تَتَكَلَّمُوا ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ - أَوْ : يَقِينًا مِنْ قَلْبِهِ - لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ» ، أَوْ «دَخَلَ الْجَنَّةَ» ، وَقَالَ مَرَّةً : «دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَلَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ»...» .
ثُمَّ قَالَ : «وَسَنَدُهُ مِنْ أَصْحَابِ الْأَسَانِيدِ ، وَأَجَلُّهَا ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُؤَكِّدًا :

«(الصَّحِيحَةُ) (٣/ ٢٩٨-٢٩٩)» .

١٨- إِيْزَامُ بِأَعْمَالِ الْقُلُوبِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦١٢) :

«وَالْمَقْصُودُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ فِي بَاطِنِهِ مُؤْمِنًا بِالْدِّينِ - فِي الْأَصْلِ وَالْجُمْلَةِ - ؛ وَلَكِنَّهُ يَكْرَهُ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزِمًا :

«عمل قلبي».

١٩- إلزام ثان :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَة ٦٢٨) :

«فَالْوَاقِعُ أَنَّ إِجْرَاءَ الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ تَوْقُفِ بَعْضِ الْمُتَشَبِّهِينَ لِلْعِلْمِ وَالِدَّعْوَةِ قَدِيمًا - كَمَا بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - وَحَدِيثًا - كَمَا نَرَى عِنْدَ الْقَوْلِ بِكُفْرِ تَارِكِ الْعَمَلِ كُلِّهِ ، مَعَ ثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَنِ الصَّحَابَةِ - رُضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُلْزَمًا _ :

«وَهَلْ تَرَى فَرْقًا بَيْنَ الْكُلِّ وَالْجُزْءِ ؛ كَالزَّكَاةِ ، وَالصِّيَامِ ،

وَالْجِهَادِ _ وَنَحْوَهَا _ ؟!» .

٢٠- تَكْفِيرُ الْمُتَنَبِّعِ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَة ٦٢٩) :

«فَقَوْلُ الْمُرْجِيَّةِ : إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ مُقِرًّا بِالْفَرَائِضِ ، عَالِمًا بِوُجُوبِهَا ، مُعْتَقِدًا صِدْقَ الرُّسُولِ ﷺ فِي ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ يَأْبَى فِعْلَهَا وَيُصِرُّ عَلَى ذَلِكَ ، حَتَّى تُقَدَّمَ عُقُوبَةُ السَّيْفِ وَتُضْرَبَ ؛ فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ ، سَوَاءً قِيلَ

بِكُفْرِهِ فِي الظَّاهِرِ أَمْ لَا : هُوَ فَرَضُ مُحَالٍ ، وَخَبَطُ خِيَالٍ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُقَرَّرًا - :

«صَدَقَ ؛ وَاَنْظُرْ رِسَالَتِي «حَكَمَ تَارَكَ الصَّلَاةَ» (ص ٣٩)» .

٢١- مُغَالَطَةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٢٩) :

«بَلْ لَوْ قَالَ ذَلِكَ ؛ لَحَكَمْنَا أَنَّهُ كَاذِبٌ ، رَافِضٌ لِدِينِ اللَّهِ ، مُسْتَهْزِئٌ ، مُتَكَبِّرٌ عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَشَدُّ كُفْرًا وَجُحُودًا مِمَّنْ لَمْ يَقْرَأْ بِوُجُوبِهَا أَصْلًا» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّبًا - :

«مُغَالَطَةٌ» .

٢٢- حَوْلَ (الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٣١) :

«مَعَ أَنَّ الْكُفْرَ فِي الشَّرْعِ : مِنْهُ كُفْرٌ تَكْذِيبٌ ، وَكُفْرٌ اسْتِهْزَاءٌ ، وَكُفْرٌ إِبَاءٌ ، وَامْتِنَاعٌ ، وَإِعْرَاضٌ ، وَكُفْرٌ شَكٌّ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُقَرَّرًا - مِنْ

جِهَةٍ - وَمُبَيِّنًا - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى - :

«هَذِهِ كُلُّهَا مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ، فَلَيْسَتْ كُفْرًا عَمَلِيًّا

محضاً ، وبعضها عمل يُنبىء عمّا في القلب ، وليس كلُّ عملٍ كذلك - بداهة - ؛ كقتال المسلم .

٢٣- مِنْ مَذْهَبِ (الْخَوَارِجِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٣٢) :
«فَالْجُحُودُ فِي اللُّغَةِ وَعَرَفَ السَّلَفُ يُطْلَقُ عَلَى الْامْتِنَاعِ
عَنْ أَدَاءِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِباً - :

«هذا ليس على إطلاقه ؛ وإلا فهو مذهبُ الخوارج !» .

٢٤- حَوْلَ (تَارِكِ الصَّلَاةِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٣٢) :
«فَمَنَاطُ الْاِخْتِلَافِ فِي أَمْرِهِمْ - أَوَّلًا - ، ثُمَّ مَنَاطُ
الْاِتِّفَاقِ عَلَى قِتَالِهِمْ وَتَسْمِيَّتِهِمْ مُرْتَدِّينَ - أَخِيرًا - : كَانَ الْمَنْعُ
وَالْإِبَاءُ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُوَضِّحاً - :

«هذا يُشَبِّه تماماً تَارِكَ الصَّلَاةِ الَّذِي عُرضَ عَلَى الْقَتْلِ ،

إِلَّا أَنْ يَصَلِّيَ ، فَأَبَى ، فَقُتِلَ ، فَتَنَبَّهَ !

انظر تعليقه المتقدم (ص ٦٢٩) .

٢٥- اسْتِدْلَالٌ بِالضَّعِيفِ :

— قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) — غَفَرَ اللَّهُ لَهُ — (صَفْحَةُ ٦٣٢) :
 «وَقَدْ بَلَغَ الْأَمْرُ بِالصُّحَابَةِ مِنْ زَوَالِ الشُّبْهَةِ [فِي قِتَالِ
 مَانِعِي الزَّكَاةِ] إِلَى أَنْ قَالُوا : «لَوْ أَطَاعَنَا أَبُو بَكْرٍ كَفَرْنَا» .
 «الْمُصَنَّفُ» لابن أَبِي شَيْبَةَ (١٢ / ٢٦٥) .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) — تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ — مُتَقِدًّا — :

«هُوَ مَنْقُطَعٌ بَيْنَ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَعَمْرٍ» .

٢٦- مِثْلُهُ :

— قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) — غَفَرَ اللَّهُ لَهُ — (صَفْحَةُ ٦٥١) :

«وَقَالُوا [أَي : الصُّحَابَةِ] : «لَوْ أَطَاعَنَا أَبُو بَكْرٍ كَفَرْنَا» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) — تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ — مُكَرَّرًا — :

«ضَعِيفٌ ، مَنْقُطَعٌ — كَمَا تَقْدُمُ (ص ٦٣٢) —» .

٢٧- تَكْفِيرُ تَارِكِ (الزَّكَاةِ) :

— قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) — غَفَرَ اللَّهُ لَهُ — (صَفْحَةُ ٦٥١)

— مُدَلَّلًا عَلَى (أَنْ إِيْتَاءَ الزَّكَاةِ شَرْطٌ فِي عِصْمَةِ الدِّمِّ ، وَثُبُوتِ

الْأُخُوَّةِ فِي الدِّينِ) — رَادًّا — :

«ثُمَّ انْظُرْ مَعَهُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِ رِسَالَةِ «حُكْمِ تَارِكِ

الصَّلَاةِ» (ص ١٥) : «وإن قيل : ليسَ أخاً في الدين !! قلنا : هذا باطلٌ من القولِ بيقين ؛ ليسَ عليه أيُّ دليلٍ...» .
 ■ فقال (شيخنا الألباني) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَّقِداً ،
 وَمُدَافِعاً - :

«هو [أي : الدين] كالإيمان ؛ يقبل الزيادة ؛ وإلا فما قولُ المؤلف في قوله ﷺ : «لا إيمان لمن لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له» ؟!» .

٢٨- دَعْوَى بَاطِلَةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٥٧) مُؤَكِّداً - (أَنْ تَرَكَ الْأَرْكَانَ الْأَرْبَعَةَ وَسَائِرَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ كُفْرٌ ظَاهِراً وَبَاطِناً ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ لِحِنْسِ الْعَمَلِ) - .
 ثُمَّ وَجَّهَ قَوْلَ مَنْ قَالَ مِنَ الْفُقَهَاءِ بَعْدَ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ، أَنَّهُ (لَا يُؤَثِّرُ عَلَى مَا سَبَقَ) ، بِقَوْلِهِ - مُعَلِّلاً - :
 «أَنَّهُ مَنْ خَالَفَ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ أَحَدِ الْمَبَانِي الْأَرْبَعَةِ - وَلَا سِيَّما الصَّلَاةَ - لَا يَنْبَغِي الْاِعْتِدَادُ بِخِلَافِهِ ، بَعْدَ ثُبُوتِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ» .
 ■ فقال (شيخنا الألباني) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - :

«هذا الإطلاق ينافي حديث «الصحيحين» - وغيرهما - في تعذيب مانع الزكاة بالذهب ، والإبل ، والبقر ، والغنم ، وفيه قوله ﷺ : «يُرى سبيله ؛ إما إلى الجنة ، وإما إلى النار» ، وبه استدلّ ابن نصر - وهو من القائلين بتكفير تارك الصلاة - استدلّ به على أن مانع الزكاة ليس بكافر ، وكذلك قال في مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا ، ونقل اتفاق علماء الأمصار» .

٢٩- اسْتَدْرَاكَ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صفحة ٦٥٧) :

«وَيَشْهَدُ لِهَذَا ... اشْتِهَارُ الْقَوْلِ بِعَدَمِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، وَإِطْبَاقُ مُتَأَخَّرِي الشَّافِعِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ ، مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ الطَّحَاوِيَّ نَسَبَ إِلَيْهِ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِهِ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٢٢٢/٤ - ٢٣٠) - وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْمُزْنِيِّ - صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ - ، وَقَدْ كَانَ شَافِعِيًّا ، ثُمَّ تَحَوَّلَ حَنَفِيًّا ، وَهَذَا يُؤَكِّدُهُ النَّقْلُ السَّابِقُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْاسْتِدْلَالِ بِآيَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُرْجَّةِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكًا - :

«في هذه النسبة نظرٌ ؛ لأن المعروف عنه خلافه» .

٣٠- خُصُوصٌ ؛ وَلَا خُصُوصَ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٦٥٨)

_ (مُوجَّهًا) بَعْضَ الْأَحَادِيثِ _ :

«وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ فِي حَالَاتٍ مَخْصُوصَةٍ ؛ كَقَوْلِ حُذَيْفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : «تُنَجِّيهِمْ مِنَ النَّارِ» - أَيْ : عِنْدَ دُرُوسِ الْإِسْلَامِ وَاضْمِخْلَالِهِ - ؛ فَجَعَلَهُ النَّاقِلُ قَوْلًا عَامًّا مُطْلَقًا» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَقِدًا ،

وَمَتَّعَبًا _ :

«لَيْسَ وَحْدَهُ - فَقَطْ - ، وَمُخَالَفًا لِمَا يَنَاقِضُهُ ! - كَمَا يَظُنُّ

الْمُؤَلِّفُ ! - بَلْ مُوَافِقًا لِغَيْرِهِ ؛ كَحَدِيثِ شَفَاعَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لِغَيْرِ

الْمُصَلِّينَ ؛ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ - الْآتِي (ص ٧٤٦) - .» .

٣١- ظَلَمَ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٦٥٨) :

«وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمُنْسُوبُ لِلْإِمَامِ الْمَتَّبِعِ هُوَ قَوْلُ

مُجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ - كُلِّهِمْ ، أَوْ بَعْضِهِمْ - ، لَا قَوْلَ الْإِمَامِ نَفْسِهِ ،

وَلَا سِيَّمَا إِذَا اعْتَقَدَ التَّابِعُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّكْفِيرِ هُوَ مَذْهَبُ

الخوارج والمُعْتَزَلَة ، فَيَنْفِي عَنْ إِمَامِهِ الْقَوْلَ بِهِ ، وَهَذَا مَا وَقَعَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ ، بَلْ وَقَعَ فِيهِ مَنْ يُحَارِبُ الْمَذَهَبِيَّةَ ؛ كَالشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا :

«فِيهِ ظُلْمٌ - لَعَلَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ ! - ؛ لِأَنِّي لَمْ أَنْفِ مَا نَسَبَهُ إِلَيَّ ، وَلَا تَعَرَّضْتُ لَذِكْرِهِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ بِخَطْوَةِ التَّكْفِيرِ ، وَوَجُوبِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ الْمَهْمِلِ ، وَالْكَافِرِ الْمُنْكَرِ .

٣٢- تَدْلِيلٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٥٨) :

«وَذَلِكَ مِثْلُ اسْتِدْلَالِ بَعْضِهِمْ بِكَوْنِ الصَّحَابَةِ - وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَهُمْ - لَمْ يُخَصَّصُوا مَقْبَرَةً لِتَارِكِي الصَّلَاةِ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذِرًا :

«لَمْ يَقُلْ : (الصَّحَابَةُ) أَحَدٌ - فِيمَا أَذْكَرُ - ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِهِمْ مَنْ عُرِفَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ - بِخِلَافِ مَنْ بَعْدَهُمْ - .

٣٣- فَرِيَّةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٠) :

«وَالْمُؤَسِّفُ - مَعَ هَذَا - أَنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -

أَخَذَ بِكَلَامِ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ الْمَخْضِ - مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ - .
 ■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضاً :
 «اتقِ اللَّهَ ؛ فَهُمْ [أَي : الْمُرْجِيَّةَ] يَقُولُونَ : الصَّلَاةُ لَيْسَتْ
 مِنَ الْإِيمَانِ ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِخِلَافِهِ !» .
 ٣٤ - تَلْبِيسٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - هَذَاهُ اللَّهُ - (ص ٦٦٠) - مُتَمِّماً :
 «حَيْثُ جَعَلَ [أَي : الْأَلْبَانِيُّ] التَّارِكَ الْكُلِّيَّ ^(١) مُؤْمِناً مِنْ
 أَهْلِ الشَّفَاعَةِ ، وَرَكَّبَ رِسَالَتَهُ كُلَّهَا عَلَى هَذَا !!» .
 ■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - رَحِمَهُ اللَّهُ - رَادّاً ، وَنَاقِضاً :
 «لَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَالرِّسَالَةُ قَائِمَةٌ عَلَى تَارِكِ الصَّلَاةِ
 - كَسْلاً - ^(١) .

٣٥ - فَرَقٌ شَاسِعٌ :
 - قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦١) :
 «وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَهَا كَافِرٌ ، لَا حَظَّ لَهُ فِي
 الْإِسْلَامِ - وَإِنْ ادَّعَاهُ - ، وَأَيْضاً ؛ أَنَّ التَّارِكَ هُوَ مَنْ لَا يُصَلِّي

(١) وبيان الوجه في ذلك تقدّم (ص ٧٨) .

بإطلاق ؛ لأنّ الكافر كذلك ؛ فقوله ﷺ : «مَنْ تَرَكَهَا ؛ فَقَدْ كَفَرَ» ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ ؛ يُفَسِّرُ هَذَا .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزِماً :

«قلت : الذين نقلت كلامهم من الأئمة يقولون : ولو ترك صلاة واحدة !!» .

٣٦- عِلَّةُ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦١) :

«فَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ بِالْكُلِّيَّةِ ؛ فَهُوَ مِنْ جَنْسِ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ ، وَمَنْ تَرَكَهَا فِي أَكْثَرِ أَحْيَانِهِ ؛ فَهُوَ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ ، وَحَالُهُ بِهِمْ أَشْبَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُصَلِّي أَحْيَاناً وَيَدَعُ أَحْيَاناً ؛ فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ مُتَذَبَذِبٌ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَالْعِبْرَةُ بِالْخَاتِمَةِ .

وَتَرَكَ الْمُحَافَظَةَ ... غَيْرُ التَّرْكِ الْكُلِّي ؛ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُفَصِّلاً ،

وَمَوْصِلاً :

«وهذا التفصيلُ نراه جيداً ؛ ولكن : هل عِلَّةُ الْكُفْرِ فِي

هذه الحالة هو الترك لأنه ترك ؟ أم لأنه يدلّ بظاهره على

العناد ، والاستكبار ؛ وهو الكفر القلبي ؟ !

هذا هو الظاهر ، وهو مناط الحكم بالكفر ، وليس مجرد الترك ، وهو معنى ما كنت نقلته في رسالتي عن ابن تيمية (ص ٤٤-٤٦) ، وهو المصير على الترك - مع قيام الداعي على الفعل - كما فصلته هناك - ؛ فراجعته ، فكلام المؤلف لا يخرج عنه ؛ بل يبينه ، ويوضحه .

٣٧- قِيَّاسُ مَرْدُودٍ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٤) _
_ مُؤَكَّدًا (رَأْيُهُ) _ :

«... لَا سِيَّيْمًا مَعَ مَا سَبَقَ مِنْ بَيَانِ اسْتِحَالَةِ أَنْ يَرْضَى
مُؤْمِنٌ بِأَنْ يُقْتَلَ وَلَا يُصَلِّيَ ؛ فَهَذَا لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا كَافِرٌ مُعَانِدٌ .
وَعَلَى هَذَا يُقَاسُ غَيْرُهَا مِنَ الْأَرْكَانِ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ رَادًّا _ :

«هذا القياس مردودٌ بحديث مانع الزكاة - كما تقدمت

الإشارة [إليه] - ، وهو التالي .

٣٨- هَلِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مُرْجِيٌّ ؟

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٤) _ :

«وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ : «حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ ؛

فَيَرَى سَبِيلَهُ: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ ؛ فَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مُسْتَدِلٌّ عَلَى أَنَّ تَارِكَ الزَّكَاةِ بِإِطْلَاقٍ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَشِئَةِ ، فَلَا يَكُونُ كَافِرًا ، أَوْ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُلْزَمًا - :

«مَنْ اسْتَدِلَّ بِهِ [أَيَ : الْحَدِيثَ] ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي كِتَابِ

«الْإِيمَانِ» ، فَهَلْ هُوَ مُرْجِيٌّ ؟» .

٣٩- مَعْنَى (الْإِلْتِزَامِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٤)

- رَدًّا عَلَى الْمُسْتَدِلِّينَ بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ - :

«أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الزَّكَاةِ أَوْ تَرْكِ حَقِّ الْمَالِ بِالْكُلِّيَّةِ ،

وَلَا بُدَّ مِنْ جَمْعِ الْأَحَادِيثِ وَالرَّوَايَاتِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ،

وَبِمَجْمُوعِهَا يَتَّضِحُ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ لَيْسَ تَارِكُ الْإِلْتِزَامِ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقًا ، وَمُلْزَمًا - :

«وَإِذَا حَمَلْتَ الْحَدِيثَ عَلَى الْإِلْتِزَامِ ؛ كَانَ عَدَمُ الْإِلْتِزَامِ

دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ الْإِيمَانِ بَاطِنًا ، كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي الصَّلَاةِ .

٤٠- تَارِكُ الصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٤)

رَدًّا عَلَى مَنْ يَسْتَدِلُّ بِالْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ (عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ تَارِكِ
الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ) - :

«كَمَا فَعَلَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ فِي كِتَابِهِ
«تَعْظِيمُ قَدْرِ الصَّلَاةِ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذْرِكاً - :
«وَكَذَلِكَ قَالَ فِي تَارِكِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ عَمْدًا ، وَنَقَلَ
اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ !» .

٤١- تَشْكِيكَ لِلْهَوَى :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٥) :
«وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى فِي «الصَّحِيحِ» : «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ
يُؤَدِّ زَكَاتَهُ ؛ مَثَلٌ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَعٌ ...» - إلخ - ، وَلَيْسَ
فِيهَا «حَتَّى يُقْضَى» ...» إلخ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - (كَاشِفًا) - :
«تَشْكِيكَ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ ؛ لِيُوَافِقَ هَوَاهُ» .

٤٢- تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٥)
- مُتِمًّا - :

«فهذا لا يعني أنه لا يدخل النار ولا يخلد فيها، بل هي على إطلاقها، فدلّ مجموع هذا على أن الوعيد وارد في ترك حق الله - عامة -، لا في الزكاة المفروضة - خاصة -».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمّده الله برحمته - مبيناً :

«تحميل للحديث ما لا يحتمل».

٤٣- هروب حماسي :

- قال (د. سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٦٦٦) :

«وبهذا تجتمع الأحاديث التي كثر فيها الاختلاف منذ عهد الصحابة - رضي الله عنهم -، ويوضح ذلك حال النبي ﷺ، وكثير من أصحابه؛ فإنه لم يكن رسول الله ﷺ يكتنز المال ويتنظر حتى يحول الحال؛ فيؤدي القدر المعلوم من النصاب المعلوم؛ بل ثبت عنه أنه قال: «ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً إلا أنفقته كله»، فكان هو وكثير من أصحابه ينفقون - بالليل والنهار، سراً وعلانية - في نواصب الحق، ويسارعون فيما لا يتعين عليهم، ويتنافسون فيه مثلما كانوا يبادرون إلى صلاة التطوع، ويحرصون عليها - سواء».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمّده الله برحمته - متعقباً :

«خروج عن الموضوع بلغة خطابية».

٤٤- هُوَ بِهِ أَوَّلَى :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَة ٦٦٦) :

«وَأَمَّا مَنْ التَزَمَ طَرِيقَةَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَرُدَّ الْبَغْضَ ، أَوْ يُخْطِئَ فِي تَوْجِيهِهِ ، أَوْ يَتَعَسَّفَ فِي تَخْرِيجِهِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ هَذَا مُخَالِفٌ لِلْأُصُولِ ! أَوْ : إِنَّهُ مَنْسُوخٌ ؛ نَزَلَ قَبْلَ تَحْدِيدِ الْأَنْصِبَةِ ! وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ إِلَى الظَّنِّ أَقْرَبُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُلْزَمًا _ :

«هَذَا ظَاهِرٌ مِنْ فِعْلِكَ هُنَا ، وَفِي حَدِيثِ الْجَهَنَّمِيِّينَ».

٤٥- بَيْنَ (الظَّاهِرِ) وَ(الْبَاطِنِ) :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَة ٦٦٦) :

«فِي كِتَابِ «الْإِيمَانِ الْاَوْسَطِ» _ الَّذِي هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ شَرْحٌ مُسْتَفِيزٌ لِحَدِيثِ جَبْرِيلَ _ عَلَيْهِ السَّلَامَ _ ؛ فَصَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْقَوْلَ فِي هَذَا ، وَأَظْهَرَ _ بِمَا لَا يَدْعُ رَيْبَةً وَلَا شَكًّا _ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ الْمُرَكَّبَةِ ، وَكَفَرَ مَنْ تَرَكَ الْعَمَلَ الظَّاهِرَ ، بَلْ كَفَرَ مَنْ تَرَكَ الْإِتِمَامَ بِأَحَدِ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ _ كَالصَّلَاةِ ، وَالزُّكَاةِ ، وَالصَّوْمِ ، وَالْحَجِّ _ ، وَعَزَمَ عَلَى الْأَفْعَالِهَا».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلَّقًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْآخِرَةِ - :

«هذا عملٌ قلبيٌّ، ولا إشكال فيه، فتنبه!».

٤٦- بَتَرَوْحَذَفْ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٦) - عَازِيًا مَا سَبَقَ - :

«هُوَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٧/ ٤٦١-٦٤١)».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبَيِّنًا - :

«فيه (ص ٥٢٤) التصريحُ بكفرٍ دون كفرٍ، ونفيُ كمال الإيمان لترك الواجب، مثل : «لا يزني ...»، وهذا مما لم يصرح به المؤلف ؛ بل (وحذفه) من كلام ابن تيمية، والسبب واضح!».

٤٧- مَتَى يَكْفُرُ تَارَكَ الصَّلَاةَ ؟!

- نَقَلَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٦٨)

- عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَام - قَوْلُهُ - :

«وَبِهَذَا تَزُولُ الشُّبْهَةُ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ،

بَلْ أَكْثَرُهُمْ - فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ - لَا يَكُونُونَ مُحَافِظِينَ عَلَى

الصلوات الخمس ، ولا هم تاركها بالجُملة ، بل يُصلُّون أحياناً ، ويدعون أحياناً ، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق ، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في الموارِيث ، ونحوها من الأحكام ؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت على المنافق المخض - كابن أبي وأمثاله من المنافقين - ، فلأن تجري على هؤلاء أولى وأخرى...» .

■ فقال (شيخنا الألباني) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُقَرَّراً - :

«كلام عدل من كلام شيخ الإسلام - رحمه الله - ، وهو ينافي قول من يقول بتكفير تارك الصلاة - ولو مرة واحدة - بعد خروج وقتها ! ويوضح أن الذي يكفر إنما هو المعاند ، وقد مثل له بما تقدم ؛ كَمَنْ عَرَضَ عَلَى السِّيفِ إِلَّا أَنْ يَصْلِيَ ، فَأَبَى» .

٤٨- قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٦٨٣) :

«قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ : وَسَأَلْتُ أَحْمَدَ عَمَّنْ قَالَ - فِي الَّذِي قَالَ جَبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ - ، إِذْ سَأَلَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ : «فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ ؛ فَأَنَا مُسْلِمٌ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ»...» .

■ فقال (شيخنا الألباني) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَرَّضاً - :

«مذهب أحمد».

٤٩- بَيْنَ (العناد) ، و(الجحد) :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صفحة ٦٨٣)

_ مُتَمَمَّا النِّقْلَ _ :

«فَقَالَ قَائِلٌ : وَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الَّذِي قَالَ جِبْرِيلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ؛

فَهُوَ مُسْلِمٌ أَيْضاً ؟! فَقَالَ _ أَي : الإمام _ : هَذَا مُعَانِدٌ لِلْحَدِيثِ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُبَيَّنًا ،

وشارحاً ، وَمُلْزَمًا _ :

«هو بمعنى الجحد ؛ كما في اللغة» .

٥٠- حَدِيثٌ ضَعِيفٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صفحة ٦٨٦)

_ مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ «الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ» _ وَقَدْ

صَدَّرَهُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ (رُوي) !! _ :

«سَبَقَ تَخْرِيجُهُ ، وَأَنَّهُ حَسَنٌ _ إِنْ شَاءَ اللَّهُ _ ، وَيَدُلُّ

لِصِحَّةِ مَعْنَاهُ حَدِيثُ جِبْرِيلَ _ نَفْسُهُ _ ، وَحَدِيثُ : «إِنَّ فِي الْجَسَدِ

مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ...» ؛ فَصَلَحَ الْقَلْبُ

بِالْإِيمَانِ ، وَصَلَحَ الْجَسَدُ بِالْإِسْلَامِ ؛ الَّذِي هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ

العام».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّباً - :

«لم أره فيما سبق ! وتحسينه مما لا وجه له - وإن كان صحيح المعنى - ؛ إذ لا تلازم بينه وبين ثبوت المعنى - كما لا يخفى على العلماء ! - ، وقد بيّنت علته في «تخريج الطحاوية» (٤٢٧ / ٣٤٦) ، وفي «تخريج الإيمان» لابن أبي شيبه (٦) ، ثم في «الضعيفة» (٦٩٠٦) .

٥١- حَمَاسَةٌ وَمُبَالَغَةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صفحة ٦٩٦) - رَدّاً عَلَى مَنْ لَمْ يُكْفَرُوا الْحَاكِمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - إِلَّا تَفْصِيلاً - وَإِلْزَاماً - :

«... سواءً كَانَ شَخْصَ الزُّعِيمِ ، أَوْ الْحِزْبِ ، أَوْ الْمَجْلِسِ التَّشْرِيعِيِّ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ فِي قَلْبِهِ يُفَضِّلُ شَرَائِعَ الْبَشَرِ عَلَى شَرِيعَةِ أَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ، وَمَا لَمْ نَطْلُعْ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَكُلُّ أَعْمَالِهِ هِيَ عَلَى سَبِيلِ الْمَعْصِيَةِ ! حَتَّى وَهُوَ يُصَدِّرُ الْقَوَانِينَ تَلَوَّ الْقَوَانِينَ ، وَيَتَرَصَّدُ لِلْمُطَالِبِينَ بِتَطْيِيقِ الشَّرِيعَةِ ، وَيُلَاحِقُهُمْ بِصُنُوفِ الْأَذَى ، وَيُظْهِرُ الْمُوَالَاةَ الصَّرِيحَةَ لِلْكَفَّارِ ،

وَيُلْغِي مَا شَرَعَهُ اللَّهُ مِنَ الْفُرُوقِ الْجَلِيَّةِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِ
مِنَ الرَّعِيَّةِ ، وَيُرْخِّصُ بِإِقَامَةِ أَحْزَابٍ لَا دِينِيَّةٍ - كُلُّ ذَلِكَ مَعَاصٍ
لَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ ؛ مَا لَمْ نَطْلُعْ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ ؛ فَتَعْلَمَ أَنَّهُ
يُفْضِلُ شَرْعاً وَحُكْماً غَيْرَ شَرْعِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ عَلَى شَرْعِ اللَّهِ
وَحُكْمِهِ ، أَوْ يُصْرِّحُ بِلِسَانِهِ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْكُفْرَ وَيَعْتَقِدُهُ ، وَأَنَّهُ
مُسْتَحِلٌّ لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ !!» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَقْضاً - :

«مبالغة مكشوفة ، وخطاب شعري» .

٥٢- بَيْنَ (الظَّاهِرِ) وَ(الْبَاطِنِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٠٦) :

«كُفْرُ إِبْلِيسَ هُوَ كُفْرُ إِبَاءٍ وَاسْتِكْبَارٍ - كَمَا أَسْلَفْنَا - مِنْ
جِنْسٍ مَنْ يَقُولُ : لَنْ أَصَلِّيَ وَلَنْ أَزْكِيَ ، وَكُفْرُ الْيَهُودِ كُفْرُ حَسَدٍ
وَبَغْيٍ ؛ كَمَا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ فَهُوَ مِنْ جِنْسٍ مَنْ يَقُولُ :
إِنْ كَانَ فُلَانٌ هُوَ الَّذِي يُبَلِّغُنِي أَمْرَ اللَّهِ ؛ فَلَنْ أَطِيعَهُ .

فإِبْلِيسُ (اعْتَرَضَ) عَلَى الشَّارِعِ فِي نَفْسِ أَمْرِهِ ، وَالْيَهُودُ
اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ فِي اخْتِيَارِ مَنْ يُبَلِّغُ الْأَمْرَ ؛ كَمَا قَالَ الْحَبْرَانِ - فِي
الْقِصَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ - : لَوْ كُنْتُ مِنْ نَسْلِ دَاوُدَ لَا تَبْعُنَاكَ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبَيَّنٌ - :

«وَهُوَ يُنْبِئُ عَنِ الْكُفْرِ الْقَلْبِيِّ».

٥٣- بَيَّنَّ (الْكُفْرَ الْعَمَلِيَّ) ، وَ(الْأَصْغَرَ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧١٢)

- مُشِيرًا إِلَى بَعْضِ مَا وَرَدَ مِنْ أَحَادِيثَ فِيهَا وَصَفُ الْكُفْرِ فِيمَنْ
فَعَلَ بَعْضَ الْمَعَاصِي - :

«وَهَذَا قِسْمٌ آخَرُ غَيْرُ مَا يُسَمِّيهِ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْكُفْرَ
الْعَمَلِيَّ ، وَيَقْصِدُونَ بِهِ الْأَصْغَرَ - فَقَطْ - ؛ فَيَجِبُ التَّنْبِيهُ لِهَذَا ؛
لَأَنَّ الْخَلْطَ بَيْنَهُمَا قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الظَّنِّ بِأَنَّ كُفْرَ الْعَمَلِ - كُلُّهُ - لَا
يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ مَذْهَبِ الْمُرْجِئَةِ - كَمَا
رَأَيْتَ - ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ ؛ كَمَا فِي رِسَالَةِ
«حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ» (ص ٤٢-٤٤) .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلَّقًا عَلَى

جُمْلَةِ (الْكُفْرِ الْعَمَلِيِّ) - مُسْتَذِرًا - :

«وَمِنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ، وَابْنُ الْقَيْمِ !! وَلَكِنْ الْمَوْلَفُ (يَكْتُمُ)

هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لِيَغُضَّ النَّظَرَ عَنْ أَنَّهُ قَدْ يَتَضَمَّنُ الْكُفْرَ الْإِعْتِقَادِي
- أحياناً - ؛ كَمَا فِي بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمَوْلَفُ .

٥٤- مُغَالَطَةٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٧١٦) :

«وَلَنَضْرِبَ لِدَٰلِكَ مِثَالًا لِّكُفْرِ الْعَمَلِ وَآخِرَ لِكُفْرِ الْقَوْلِ :

أ _ مِثَالُ كُفْرِ الْعَمَلِ : السُّحْرُ ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِي) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُتَعَقِّبًا _ :

«تَبَنَّى لِمُغَالَطَتِهِ ؛ فَإِنَّهُ سَيَذْكَرُ أَنَّهُ كَانَ مَقْرُونًا بِالْإِعْتِقَادِ !!» .

٥٥- كُفْرٌ إِعْتِقَادِيٌّ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٧١٦)

_ مُتَمِّمًا _ :

«... فَإِنَّ اللَّهَ _ تَعَالَى _ حَكَّمَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّ

كُفْرَهُمْ هُوَ تَعْلِيمُ السُّحْرِ ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَٰلِكَ كُفْرٌ ،

وَيَقُولُونَ لِلْمُتَعَلِّمِ : إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ

عَاقِبَةُ عَمَلِهِمْ هَٰذَا هِيَ الْخَسَارَةُ الْكُبْرَى فِي الْآخِرَةِ ، فَلَمْ يَجْعَلْ

عِلْمَهُمْ بِأَنَّهُ كُفْرٌ ، وَتَحْذِيرَهُمُ الْمُتَعَلِّمَ مِنْهُ وَاعْتِقَادَهُمْ سُوءَ

عَاقِبَتِهِ مَانِعًا مِنْ تَكْفِيرِهِمْ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِي) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُتَقِدًّا ،

وَرَادًّا _ :

«سبحان الله ! أليس هذا كفرًا اعتقاديًا ؟!».

٥٦_ الكُفْرُ الْقَوْلِيُّ - الْقَلْبِيُّ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧١٨) :

«ب - وَمِثَالُ كُفْرِ الْقَوْلِ : النُّطْقُ بِالْكَفْرِ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذِرًا - :

«وهو في هذه الحال نصرٌ عن الكفر الذي في القلب !

فتأمل قول ابن تيمية - الآتي في آخر الصفحة التالية [في

«ظاهرة» سَفَر] - : (لم يتكلم إلا وصدْرُهُ منشَرَحٌ به !).».

٥٧_ مُغَالَطَةٌ أُخْرَى :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٠)

_ رَادًّا - :

«إِنَّ حَصْرَ الْكُفْرِ فِي (الاسْتِحْلَالِ) قَدْ لَا يَلْزَمُ حَتَّى عَلَى

مَذْهَبِهِمْ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَلِمَةَ «الاسْتِحْلَالِ» لَا تَدُلُّ عَلَى اعْتِقَادِ

حِلٍّ مُحَرَّمٍ ، إِلَّا بِحَسَبِ الاصْطِلَاحِ ، أَمَا فِي اللُّغَةِ - بَلْ وَفِي كَلَامِ

الشَّرْعِ - ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَحِلَّ هُوَ الْمُسْتَمَرُّ لِلْحَرَامِ ؛ الَّذِي لَا يَغْبَأُ

بِالتَّخْرِيمِ وَلَا يُبَالِي بِهِ ؛ كَمَا قَالَ - ﷺ - : «يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَّمَ

وَالْحَرِيمَ» ...».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضاً،
وَمُبَيِّناً الْمُرَادَ مِنَ التَّكْفِيرِ بِـ (الاستِخْلَالِ) - :

«مغالطة أخرى ؛ فإن المقصود منه القليُّ !».

٥٨- لِمَاذَا النِّزَاعُ وَالْمُنَازَعَةُ ؟!

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٢) :

«يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ : «وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا : أَهْلُ
السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِالذُّنُوبِ ؛ فَإِنَّمَا نُرِيدُ بِهِ
الْمَعَاصِيَ - كَالزُّنَى وَالشُّرْبِ - ، وَأَمَّا هَذِهِ الْمَبَانِي - يَعْنِي :
الْأَرْكَانَ - ؛ فَفِي تَكْفِيرِ تَارِكِهَا نِزَاعٌ مَشْهُورٌ» .»

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكاً - :

«لِمَاذَا النِّزَاعُ - إِذْن - إِذَا كَانَتِ الْمَخَالَفَةُ بِالْوُضُوحِ الَّذِي

يَزْعُمُهُ الْمُؤَلِّفُ ؟!» .

٥٩- تَقْضُ وَانْتِقَاضُ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٣) :

«إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُتَّبِعُونَ لِنُصُوصِ الشَّرْعِ فِي كُلِّ
شَيْءٍ ، فَمَا جَعَلَهُ الشَّرْعُ كُفْراً بِإِطْلَاقٍ ؛ فَهُوَ - عِنْدَهُمْ - كُفْرٌ
بِإِطْلَاقٍ ؛ كَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ، أَوْ تَعَاطَى السُّحْرَ ، أَوْ حَكَمَ بِشَرْعٍ

غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - ، وَسَمَوْا فَاعِلَهُ كَافِرًا بِإِطْلَاقِ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضًا - :

«هذا منقوضٌ بِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ ؛ كـ : «[مَنْ] انتسب إلى

غير أبيه كفر» ، «من حلف بغير الله ؛ فقد كفر» ... ونحوه» .

٦٠- نَفْيُ الْإِيمَانِ (الكَامِلِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٣) :

«وَمَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِيمَانَ بِفِعْلِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْمَعْصِيَةِ ؛
يَنْفُونَ عَنْهُ الْإِيمَانَ ، لَكِنْ لَا يُخْرِجُونَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ ، وَهَذَا هُوَ
مَعْنَى قَوْلِهِمْ : «نُتِبَ لَهُ مُطْلَقُ الْإِيمَانِ ، لَا الْإِيمَانَ الْمُطْلَقَ» ،
وَذَلِكَ كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ : «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ
مُؤْمِنٌ» ... إلخ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبَيِّنًا ،

وَنَاقِضًا - :

«وهذا معناه نفيُ الإيمان الكامل عنه ، وذلك لا يستلزم

أنه كافر مرتد» .

٦١- نَقْضُ التَّنَاقُضِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٣) :

«مِنْ ذَلِكَ : أَنَّ الْأَوَّلَ جَاءَ فِي الْكُفْرِ بِصِيغَةِ الْمَعْرِفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ ؛ مِثْلُ : «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ - أَوْ الشُّرْكِ - تَرْكُ الصَّلَاةِ» ، أَوْ بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي ؛ مِثْلُ : «... فَمَنْ تَرَكَهَا ؛ فَقَدْ كَفَرَ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّباً :
«هَذَا مَنْقُوضٌ بِالْعَبْدِ الْأَبْقَى مِنْ مَوَالِيهِ : «... فَقَدْ كَفَرَ» ،
وَقَوْلُهُ : «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ؛ فَقَدْ كَفَرَ» ، هَلْ يَسُوِي بَيْنَهُمَا ؟!
أَمْ يَقُولُ بِقَوْلِ السَّلَفِ : كَفَرَ دُونَ كَفَرَ ؟! انْظُرْ مَا تَقْدِمُ
(ص ٦٦٦)» .

٦٢- حَوْلَ (الْكُفْرِ الْأَصْفَرِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٤) :
«وَمَنْ ارْتَكَبَ ذَنْبًا لَمْ يَجْعَلْهُ الشَّرْعُ كُفْرًا بِإِطْلَاقٍ ؛ فَهُوَ
مُرْتَكِبُ الْكَبِيرَةِ الَّتِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ - قَدِيمًا - بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
الْخَوَارِجِ ، وَحُكْمُهُ - عِنْدَهُمْ - فِي الْآخِرَةِ - أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ
مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ إِنْفَازِ الْوَعِيدِ - كَالْتَّوْبَةِ ، وَالِاسْتِغْفَارِ ،
وَالْحَسَنَاتِ الْمَاحِيَةِ - وَنَحْوِهَا - ؛ فَهُوَ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ : إِنْ
شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ ؛ وَلِهَذَا فَهُمْ يَجْزِمُونَ بِأَنْ بَعْضَ

أهل الكبائر سيَدْخُلُونَ النَّارَ ، وَأَنْ بَعْضَهُمْ لَنْ يَدْخُلَهَا - كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقاً عَلَى

الْجُمْلَةِ الْأُولَى - :

«وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ : «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ ؛ فَقَدْ أَشْرَكَ» ؟!» .

٦٣- تَنَاقُضٌ آخَرُ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٤) :

«وَلَا يُكْفَرُونَ مَنْ ارْتَكَبَ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْمَعَاصِي ؛ مَا لَمْ يَسْتَحِلْ ذَلِكَ ؛ فَلَيْسُوا - إِذَنْ - خَوَارِجَ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُنْتَقِداً - :

«تَأْمَلْ مَا أَخَذَهُ عَلَى هَذَا الْقَيْدِ - عَلَى مُخَالَفِهِ - ص (٧٢٠)

بِند (سَابِعاً) - !» .

٦٤- تَعَثَّرَ ، وَعَثَرَاتٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٦)

- مُتَعَقِّباً الطَّحَاوِيَّ فِي حَدِّهِ التَّكْفِيرَ - :

«وَأِنَّمَا قَالَهُ تَبَعاً لِمَذْهَبِ الْمُرْجِيَّةِ الْحَنْفِيَّةِ ؛ الَّذِينَ

يَقُولُونَ : إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ ، وَالْكَفَرُ هُوَ ضِدُّهُ

ذَلِكَ ؛ وَهُوَ التَّكْذِيبُ وَالْجُحُودُ ؛ أَيُّ : جُحُودُ الْإِقْرَارِ - كَمَا سَبَقَ تَفْصِيلُ مَذْهَبِهِمْ - .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذْرِكاً - :

«هَذَا إِذَا فَهِمَ أَنَّهُ يَعْنِي جُحُودَ الْإِسْلَامِ كَلًّا ! وَهَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُهُ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ ! وَلَكِنَّهُ يَتَّبِعُ الْعَثْرَاتِ اللَّفْظِيَّةَ ! فَإِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ يَتَوَسَّعُونَ فِي التَّكْفِيرِ ! فَهُوَ يَقْصِدُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَوْ جُزْءاً مِنْهُ - مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ - عَلَى الْأَقْل - .»

٦٥- خَلَطٌ وَتَبَايُنٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٢٧) :

«وَلَا زِمَ ذَلِكَ وَطَرْدُهُ : أَنْ يُقَالَ : مَنْ كَفَرَ بِالْقُرْآنِ مَعَ إِقْرَارِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَنَا إِيَّاهُ لِلْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَتَرْكُنَا دَعْوَتَهُ لِلشَّهَادَتَيْنِ ؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ !!» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُنْتَقِداً ،

وَرَادّاً - :

«خَلَطَ بَيْنَ دَعْوَتِهِ إِلَى الْإِيمَانِ ، وَبَيْنَ دَعْوَتِهِ إِلَى الْعَمَلِ بِمَا

هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ ؛ فَتَنَّهُ» .

٦٦- كَتَمَ لِبَعْضِ الْعِلْمِ :

— قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) — غَفَرَ اللَّهُ لَهُ — (صَفْحَةُ ٧٢٨) :
 «وَنَقُولُ : إِنَّهُ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَنَّ الثَّابِتَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
 هُوَ تَكْفِيرُ التَّارِكِ — وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ — ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا
 يَلْتَقِي مَعَهُ ؛ لِأَنَّ الطَّحَاوِيَّ لَا يُكْفِّرُ بِالامْتِنَاعِ مِنَ الصَّلَاةِ ، بَلْ
 بِالامْتِنَاعِ مِنَ الْإِقْرَارِ ، لَاحِظْ قَوْلَهُ — : «وَلَا يَكُونُ كَافِرًا إِلَّا مِنْ
 حَيْثُ كَانَ مُسْلِمًا ، وَإِسْلَامُهُ كَانَ بِإِقْرَارِهِ بِالْإِسْلَامِ ؛ فَلِذَلِكَ رِدُّهُ
 لَا تَكُونُ إِلَّا بِجُحُودِهِ الْإِسْلَامَ» — ؛ تَجَدُّ ذَلِكَ جَلِيًّا .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) — تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ — مُعَلِّقًا عَلَى
 قَوْلِهِ : «وَقَدْ نَقَلْنَاهُ» — :

«(ص ٦٨٣) ، وَهَنَّاكَ رَوَايَاتٌ أُخْرَى لَمْ يَذْكُرْهَا ! وَبِخَاصَّةِ
 الرِّوَايَةِ الَّتِي قُلْتَ فِيهَا : إِنَّهَا يَلْتَقِي مَعَهَا قَوْلُ الطَّحَاوِيَّ .»
 ٦٧- التَّكْفِيرُ بَعْدَ (الدَّعْوَةِ) ، وَحَيْثِيَّاتُهُ :

— قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) — غَفَرَ اللَّهُ لَهُ — (صَفْحَةُ ٧٢٨) :
 «مَنْ كَفَرَ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي تَرْكُهَا كُفْرٌ ، أَوْ
 جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ الَّتِي يَكْفُرُ جَاحِدُهَا ؛ فَإِنَّهُ يُدْعَى إِلَى
 ذَلِكَ الْعَمَلِ أَوْ الْإِعْتِقَادِ ، وَيُسْتَتَابُ مِنْ تَرْكِهِ أَوْ جَحْدِهِ ، وَلَا

نَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ إِلَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ، فَإِذَا كَفَرَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ ؛ فَإِنَّ
إِسْلَامَهُ يَكُونُ بِأَدَائِهَا ، وَإِذَا كَفَرَ بِجَحْدِ الْبُعْثِ ، أَوْ الْجَنَّةِ ، أَوْ
النَّارِ ؛ فَإِنَّ إِسْلَامَهُ يَكُونُ بِالْإِسْلَامِ بِهَا ، وَهَكَذَا .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِي) - تَعْمُدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقاً عَلَى

كَلِمَةٍ (يُذْعَى) - :

«مَنْ الدَّاعِي - أَوَّلًا - ؟ ؟

وما حُكِمَ إِذَا لَمْ يُذْعَ - ثَانِيًا - ١٢» .

٦٨- كَيْلٌ بِمَكْيَالَيْنِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٣٣)

- مُعَلِّقاً عَلَى رَدِّ رَوَايَةٍ : «الْإِيمَانُ مُثَبَّتٌ فِي الْقُلُوبِ ؛ كَالْجِبَالِ
الرَّوَاسِي ؛ وَزِيَادَتُهُ وَنُقْصَانُهُ : كُفْرٌ» - :

«وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَمَانَةِ شَارِحِ «الطَّحَاوِيَّةِ» - الْعَلَامَةِ عَلِيِّ

ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْعِزِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَتَجَرُّدِهِ عَنِ
الْهَوَى وَالتَّعَصُّبِ ، أَنَّهُ - مَعَ كَوْنِهِ حَنَفِيًّا - قَدْ بَيَّنَّ بَطْلَانَ هَذَا
الْحَدِيثِ نَقْلًا عَنْ شَيْخِهِ الْمُحَدِّثِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ ، وَبَيَّنَ فِيهِ
عِلَّةَ أُخْرَى غَيْرَ أَبِي الْمُطِيعِ ، وَهُوَ أَبُو الْمُهَزَّمِ ؛ الَّذِي قَالَ عَنْهُ
شُعْبَةُ : «لَوْ أَعْطَوْهُ فَلَسَيْنِ لِحَدَّثَهُمْ سَبْعِينَ حَدِيثًا»

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقاً - :
 «أليس من الإنصاف - أيضاً - أن يصف المؤلف - هداًنا الله وإياه - بالأمانة - الشيخ الألباني؟ لا سيما وقد رماه بالإرجاء !
 ولو بالإشارة - كمثلاً أن ينقل عنه أنه حكم على الحديث بالوضع في تعليقه على «شرح الطحاوية» (ص ٣٤٢-٣٤٣) - ، وأن يحيل إليه - كما فعل فيما يأتي - ؛ حيث أحال على «الشرح» بتحقيق الأرناؤوط - ! أم الإحالة إلى بعض كتبه إنما يكون إذا كان فيها ما هو حُجَّةٌ للمؤلف بزعمه؟! أو كان لصالحه؟!».

٦٩- سَقَطَ ، وَتَصْحِيحٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٣٥) رَدّاً عَلَى (مَا خَلَطَ النَّاسُ) فِي مَعْنَى «الْإِيمَانِ» (بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ)!! :
 «فَقَالُوا : إِنَّ عَمَلَ الْجَوَارِحِ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ ؛ [...] كُلُّهُ فِي الْقَلْبِ - فَقَطْ -».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُصَحِّحاً - :
 «لعله سقط : «الإيمان»!».

٧٠- مَنْ لَمْ يَكْفَرْ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٣٦) :

«كالنصوص الثابتة الصريحة في تكفير تارك الصلاة؛ التي انعقد عليها إجماع الصحابة، لكن المرجئة جعلوها من قبيل الوعيد والتغليظ، فقالوا: إن التارك المصير الذي يعرض على السيف، ويستتاب ثلاثة أيام، ثم يقتل ممتنعاً عن أدائها؛ إنه مسلم يقتل حداً».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - ذاكراً (بغض) من لم يكفر بترك الصلاة - :

«ومنهم الإمام الشافعي - عندي - ؟! كما اشتهر عنه ، ونقله المؤلف ص (٦٥٧)».

٧١- تأويل ؛ بل تعطيل :

- قال (د . سقر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٣٦) :

«فهذا الأصل العظيم؛ من فطن له واطلع على مذهب السلف؛ علم يقيناً أنه المذهب الحق الذي لا تناقض فيه، ولا تعارض بين نص وآخر، وعلم كثيراً من أسباب وقوع الخلاف بين الناس في الإيمان، وأنه لا مخلص له - ولا لهم - من الخطأ والتناقض؛ إلا باقتفاء أثر السلف الصالح في كل ذلك».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - معلقاً - :

«هَذَا مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ ، لَكِنْ قَدْ أَصَابَكَ نَحْوُ مَا أَصَابَ
بَعْضَ مَنْ ذَكَرْتَ ! وَهُوَ أَنَّكَ تَتَّأَوَّلُ مَذْهَبَهُمْ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ
إِلَى مَذْهَبِكَ الَّذِي لَمْ تُلَخِّصْهُ تُلْخِيصاً يَرْفَعُ الشَّكَّ ، فَهِيَ أَنْتَ
- هُنَا - وَفِيمَا سَبَقَ - فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ - أَيْضاً - تَفْهَمُ الْقُرَاءَةَ أَنَّكَ
تَغْنِي التَّارِكَ الْمُصِرُّ الَّذِي ... إلخ ، وَلَيْسَ مُطْلَقَ التَّارِكِ !
فَإِنْ كَانَ هَذَا قَصْدَكَ ؛ فَهَلَا يَبْتَنِي لِقُرَائِكَ ، وَحِينَئِذٍ سَتَجِدُ
مَنْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ ، وَمِنْهُمْ كَاتِبُ هَذِهِ الْأَحْرُفِ
- وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِهِ - ، وَمَعَ ذَلِكَ ؛ فَأَنْتَ تُلْحِقُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
بِالْمُرْجئة !!

وَلَكِنْ - بِالتَّأَكِيدِ - لَيْسَ هَذَا هُوَ الْكَافِرُ - فَقَطْ - عِنْدَكَ ؛
فَقَدْ تَكَلَّفْتَ - جِدًّا - فِي تَأْوِيلِ حَدِيثِ دُخُولِ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا
قَطُّ بِرَحْمَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - تَكَلَّفًا عَجِيبًا ، لَا يَفْهَمُ مِنْهُ دِلَالَتُهُ
عِنْدَكَ !

وَكَأَنَّكَ كُنْتَ أَنْتَ تَشْعُرُ بِذَلِكَ ، فَتُحَاوِلُ الْغَمَزَ مِنْ
صِحَّتِهِ ، وَإِيجَادَ التَّعَارُضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ
فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ ، مُخَالِفًا بِذَلِكَ إِطْبَاقَ حُفَاطِ الْحَدِيثِ عَلَى
صِحَّتِهَا ؛ كَالْبُخَارِيِّ ، وَمُسْلِمٍ ، وَأَبِي عَوَانَةَ ، وَابْنِ خُزَيْمَةَ ، وَابْنِ

حِبَّانَ ، وَابْنِ مَنْدَةَ - وَغَيْرِهِمْ - ! فَصَنِّعْ مَنْ يَكُونُ هَذَا ؟ !
وَأَنْتَ تَعْلَمُ - فِيمَا أَظُنُّ - أَنْ لَا تَعَارِضَ بَيْنَ مُثَبِّتٍ وَنَافٍ -
لَوْ كَانَ هُنَاكَ نَافٍ - ، وَبَيْنَ مَنْ عَلِمَ وَمَنْ لَا يَعْلَمُ ، وَمِنْ هُنَا
كَانَتْ قَاعِدَةٌ : « زِيَادَةُ الثُّقَّةِ مَقْبُولَةٌ » .

لِذَلِكَ كَانَ مِنْ لَوَازِمِ التَّحْقِيقِ - بَلْ مِنْ ضَرُورِيَّاتِهِ - أَنْ
يُبَيِّنَ الْمُؤَلِّفُ رَأْيَهُ بِوُضُوحٍ : مَا هُوَ مَذْهَبُ السُّلَفِ ؟ !
أَهُوَ التَّكْفِيرُ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ ؟ !

أَمْ بِإِصْرَارِهِ عَلَى تَرْكِهَا مُطْلَقًا ؛ بِحَيْثُ يَمُوتُ وَقَدْ شَاخَ ،
وَلَمْ يُصَلِّ لِلَّهِ صَلَاةً ؟ !

أَوْ هُوَ الَّذِي رَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى الْحَاكِمِ ، فَأَمَرَهُ بِالصَّلَاةِ ، فَأَبَى ،
فَقُتِلَ ؟ !

وَأَنْ يُبَيِّنَ - أَيْضًا - إِذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَهُ مِنَ الْوُضُوحِ
أَنَّهُمْ لَا يَعْتَوْنَ الْمَصِيرَ الْمُعَانِدَ - : لِمَاذَا اخْتَلَفَتْ أَيْمَةُ السُّلَفِ فِي
الْمَسْأَلَةِ ، بَلْ اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ الْإِمَامِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ ؛ كَأَحْمَدَ
- رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَضْلًا عَنْ أَتْبَاعِهِ ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مَنْهَجِهِ - مِنْ
أَهْلِ الْحَدِيثِ ، مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ - ؛ كَابْنِ بَطَّةَ ، وَابْنِ
الْقَيْمِ الَّذِي كُنْتُ نَقَلْتُ كَلَامَهُ فِي رِسَالَتِي ، وَفِيهَا أَنَّهُ جَعَلَ تَرْكَ

الصَّلَاةِ مِنَ (الكُفْرِ الْعَمَلِيِّ قَطْعاً) ، لَا الْاِعْتِقَادِيَّ - بِخِلَافِ
الْمُتَنَبِّعِ مِنَ الصَّلَاةِ - وَلَوْ قُوْتِلَ - ؛ فَهُوَ الْكَافِرُ حَقًّا .
٧٢- دَعْوَى مَرْعُومَةٍ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٦) :

«حَدِيثُ الْجَهَنَّمِيِّينَ ، أَوْ (حَدِيثُ الشَّفَاعَةِ) :

وَهُوَ الْحَدِيثُ الْوَارِدُ فِي شَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمَّتِهِ ، وَتَحَنُّنِ
اللَّهِ - تَعَالَى - عَلَيْهِمْ بِإِخْرَاجِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَذْنَى مِنْ ثِقَالِ ذَرَّةٍ
مِنْ إِيْمَانٍ .

وَأَصْرَحُ لَفْظٍ اسْتَدَلَّتْ بِهِ الْمُرْجئةُ فِي إِحْدَى رَوَايَاتِ أَبِي
سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ؛ وَهِيَ : «... فَيَقُولُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : شَفَعْتَ
الْمَلَائِكَةُ ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ
الرَّاحِمِينَ ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ ؛ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا
خَيْرًا - قَطُّ - ؛ قَدْ عَادُوا حُمَمًا ، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ
- يُقَالُ لَهُ : نَهْرُ الْحَيَاةِ - ، فَيُخْرِجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ
السَّيْلِ ...» .

قَالَ : «فَيُخْرِجُونَ كَاللُّؤْلُؤِ ؛ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِمُ ، يَعْرِفُهُمْ
أَهْلُ الْجَنَّةِ ، هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ اللَّهِ ؛ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ

عَمَلٍ عَمِلُوهُ، وَلَا خَيْرَ قَدُمُوهُ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقاً عَلَى قَوْلِهِ : «اسْتَدَلْتُ بِهِ الْمُرْجئةُ» - :

«مَنْ هُوَ الْمُسْتَدِلُّ ؟!» .

٧٣- لَا فَرْقَ، وَلَكِنْ :

- قَالَ (د . سَفَرُّ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٦) :

«وَهَذِهِ إِحْدَى رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ لِلْحَدِيثِ، وَلَمْ تَرِدْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ؛ عَلَى كَثَرَةِ رَوَايَاتِهِ لَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَنْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، إِلَّا أَنَّ الْجُمْلَةَ الْآخِرَةَ وَهِيَ قَوْلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ: «أَدْخَلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ»...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضاً - :

«مَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَا أَثْبَتَهُ وَمَا نَفَاهُ؟» .

٧٤- إِبْثَاتٌ، ثُمَّ نَفْيٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُّ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٦)

- مُتَمِّمًا - :

«... وَرَدَّتْ فِي إِحْدَى رَوَايَاتِهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ

أَبِي سَعِيدٍ - أَيْضًا - .»

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبِيناً

اضْطِرَابَهُ - :

«وَسَيَنْفِيهَا قَرِيباً (ص ٧٥٠) !».

٧٥- أَيْنَ أَهْلُ الْحَدِيثِ ؟

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٦)

- رَادّاً - :

«أَمَّا الْإِمَامُ أَحْمَدُ ؛ فَقَدْ رَوَاهُ مُخْتَصِراً وَمُطَوَّلاً ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَنْسٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَجَابِرٍ ، وَحُذَيْفَةَ ، وَلَمْ تَرِدْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عِنْدَهُ إِلَّا فِي رَوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - أَيْضاً -».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَجِّباً ،

مُسْتَنْكِراً - :

«أَلَا يَكْفِي ذَلِكَ ؛ وَهِيَ فِي «الصَّحِيحِينَ» !؟».

٧٦- إِلْزَامٌ فَاشِلٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٧) :

«إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْمُرْجئةِ فِي زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَتُقْصَانِهِ ، وَهُمْ يُؤَوِّلُونَهُ ، وَلَا يَأْخُذُونَ بِهِ فِي ذَلِكَ ، فَمِنْ

التَّحَكُّمِ أَنْ يَرُدُّوا أَوَّلَ الْحَدِيثِ وَيَسْتَدِلُّوا بِآخِرِهِ، مَعَ أَنَّ هَذَا الَّذِي فِي آخِرِهِ لَيْسَ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ رِوَايَاتِهِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَقِّباً - :

«هَذَا غَيْرُ وَارِدٍ عَلَيْنَا - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ -».

٧٧- تَكَرَّرَ بِلَا اسْتِقْرَارٍ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٨) :

«إِنَّ أَكْثَرَ رِوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ، بَلْ هِيَ مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّ الْجَهَنَّمِيِّينَ هُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ وَمِنْ الْعَامِلِينَ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَدْرِكاً - :

«تَكَرَّرَ لِمَا سَبَقَ!».

٧٨- تَرْجِيحٌ دُونَ تَعَارُضٍ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٤٩)

- (مُحَاوَلًا) جَمَعَ هَذَا النَّصَّ مَعَ النُّصُوصِ الْآخَرَى، وَفَهَمَهُ مِنْ خِلَالِهَا - :

«أَوَّلًا : مِنْ جِهَةِ التَّرْجِيحِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّباً - :

«لا مبرر للترجيح ؛ لأنه لا تعارض».

٧٩- خروج .. عن البحث :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٧٤٩)

_ مُتَمِّمًا _ :

«أن يُقال : إن الروايات التي لم تُذكر فيها هذه الزيادة ؛ أَرْجَحُ مِنْ تِلْكَ ؛ مِنْ حَيْثُ كَثُرَتْهَا وَمُوَافَقَتُهَا لِلْأَصُولِ الْقَطْعِيَّةِ ؛ فِي أَنَّهُ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ مُسْتَذِرًا ،

وَنَاقِضًا _ :

«خروج عن البحث».

٨٠- تَوْهَمٌ ، أَوْ إِيْهَامٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٧٤٩)

_ مُتَمِّمًا _ :

«فَمَثَلًا : رَوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ ، هَذَا نَصُّهَا :

«حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَأَرَادَ أَنْ

يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؛ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا

مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا ؛ مِمَّنْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ

مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَيَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السَّجُودِ ؛ تَأْكُلُ
النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ ؛ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ
السُّجُودِ ، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا ، فَيُصَبَّ عَلَيْهِمْ مَاءُ
الْحَيَاةِ ؛ فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ .

فهذه روايةٌ متفقٌ عليها بينَ الشيخين .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذِرًا - :

«وتلك مثلها - أيضاً - مما اتفقا عليه ، وإن أوهم أنها من

أفراد مسلم ، ثم عزاها للبخاري - أيضاً - !» .

٨١- تَنَاقُضٌ جَدِيدٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٠)

- مُتَمَمًّا - :

«فهذا مما يُرْجَحُ هذه الرواية ؛ لاتِّفَاقِ كِلَا الصَّحَابِيِّينِ

عَلَيْهَا ، وَتَصْرِيحِ التَّابِعِيِّ بِأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ لَمْ يُغَيِّرْ ، أَوْ لَمْ يَزِدْ عَلَى

أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مَا ذَكَرَ ؛ فَلَدَيْهِ زِيَادَةُ عِلْمٍ تُرْجَحُ رَوَايَتَهُ عَلَى

رَوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - مُفْرَدًا - ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ

شَارَكَهُ فِيهَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ

الْأَذَانِ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبَيَّنًا

تَنَاقُضُهُ - :

«هنا أَخَذَ بالزيادة!».

٨٢- ثُمَّ ... تَنَاقُضٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٠)

- مُتَمِّمًا - :

«وَمِمَّا يُقَوِّيه أَنَّ رَوَايَةَ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ - نَفْسِهِ - عِنْدَ
الْبُخَارِيِّ ، لَمْ يَرِذْ فِيهَا قَوْلُهُ : «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا - قَطُّ» - ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُبَيَّنًا

تَنَاقُضُهُ - :

«هذا يُنَافِي إثباته الماضي ص(٧٤٦) ، والآتي ص(٧٥١)

بلفظ : «بغير عملٍ عملوه ، ولا خيرٍ قدموه» ، فهو نصٌّ - أيضاً -
كالذي نفاه!».

٨٣- مُكَابَرَةٌ فَلَاسَفِيَّةٌ :

- قَالَ (د. سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥١) :

«فَلَمْ يَرِذْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْعَمَلِ إِلَّا قَوْلُ أَهْلِ
الْجَنَّةِ ! وَهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ حَسْبَ ظَاهِرٍ مَا يَعْلَمُونَ ! كَمَا جَاءَ

فيه : «فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا» ؛ فإن كانتِ الْمَعْرِفَةُ بِحَسَبِ عِلْمِهِمْ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا !! فلا يَخْفَى أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْمُؤْمِنُونَ أَنَّ فِيهِ خَيْرًا ، وَإِنْ كَانَتْ بِحَسَبِ أَثَرِ السَّجُودِ - كَمَا فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى - ؛ فَلَا يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِ الْمُصَلِّينَ مِنْ إِسَاءَةِ الصَّلَاةِ ، وَالْإِهْمَالِ الشَّدِيدِ فِي أَدَائِهَا مَا لَا يَخْصُلُ لَهُ مَعَهُ عَلَامَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ !!» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا ،

وَنَاقِضًا - :

«مَكَابِرَةٌ عَجِيبَةٌ ؛ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ بِإِعْلَامِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ - تَعَالَى - : «فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ ...» ؛ فَهَلْ عَلِمُوا مَا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا بِإِعْلَامِهِ - تَعَالَى - ؟ !
اللَّهُ أَكْبَرُ !! فِلْسَفَةٌ غَرِيبَةٌ تُشَبِّهُ فِلْسَفَةَ الْمُؤَوَّلَةِ ؛ بَلِ الْمَعْطَلَةُ ، وَلَفٌّ وَدَوْرَانٌ لَا يَلِيقُ بِالْمُؤَلَّفِ ! وَخُصُوصًا أَنَّهُ ضِيْعٌ كَثِيرًا مِنْ الْبَحْثِ حَوْلَ (الْإِيْمَانِ قَوْلَ وَعْمَلٍ) ، وَقَدْ مَضَى مَا فِيهِ كِفَايَةٌ - وَزِيَادَةٌ - فِي الرَّدِّ عَلَى الْمَرْجئة .

وَتَأَوَّلَ قَوْلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ : «وَأَدْخَلَهُمُ اللَّهُ بِغَيْرِ عَمَلٍ ...» بِمَا

يُشْعِرُ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ خَطَا ، وَأَنَّهُ فِي الْمُصَلِّينَ ،

مع صراحة الحديث أن هؤلاء أخرجوا بعد إخراجهم المصلين ؛
فصنع مَنْ هذا ؟!

ثم إنه صار إلى الترجيح ، وهو فرع التعارض !!! .

٨٤- تَأْوِيلٌ .. وَ .. شَذُوذٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَة ٧٥٢) :

« وَمِنْ ذَلِكَ : مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خُزَيْمَةَ _ رَحِمَهُ

اللَّهُ _ ؛ قَالَ :

« هَذِهِ اللَّفْظَةُ : « لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا _ قَطُّ » : مِنْ الْجِنْسِ

الَّذِي تَقُولُ الْعَرَبُ بِنَفْيِ الْأَسْمِ عَنِ الشَّيْءِ ؛ لِنَقْصِهِ عَنِ الْكَمَالِ

وَالتَّمَامِ ، فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ _ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ _ : لَمْ يَعْمَلُوا

خَيْرًا _ قَطُّ _ عَلَى التَّمَامِ وَالْكَمَالِ ، لَا عَلَى مَا أُوجِبَ عَلَيْهِ

وَأَمَرَ بِهِ « ... » .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ رَادًّا _ :

« قُلْتُ : هَذَا _ أَوَّلًا _ تَأْوِيلٌ ! وَلَا مَبْرَرٌ لَهُ !

وِثَانِيًا : لَوْ سُلِّمَ بِهِ ؛ فَلَا يَنْفَعُ الْمُؤَلِّفَ ؛ لِأَنَ الْبَحْثَ فِي

إِخْرَاجِ تَارِكِ الصَّلَاةِ مِنَ النَّارِ بِإِيمَانِهِ .

وَالْمُؤَلِّفَ (كَأَنَّهُ) يَشْعُرُ بِصَرْفِهِ الْمَوْضُوعَ إِلَى مَوْضُوعٍ آخَرَ ؛

ولذلك شدّ عن جادة الحفاظ ، فوضع احتمال أن الرواية غير محفوظة ، وهي داء المؤولة الذين تأولوا النصوص بزيادة الإيمان - بما أشبع المؤلف الموضوع في الردّ عليهم ! - .

٨٥- تقضّ علمي :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٣) :

«وَكَذَلِكَ حَدِيثُ قَاتِلِ الْمِثَةِ نَفْسٍ ؛ الَّذِي جَاءَ فِيهِ : «أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ» ؛ لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ الْأَرْضِ الصَّالِحَةِ ؛ فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَهَا ، فَرَأَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ أَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا - قَطُّ - بَعْدُ ؛ إِذْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ شَرَعَ فِي سَبِيلِ التَّوْبَةِ ؛ وَلِهَذَا حَكَّمَ اللَّهُ - تَعَالَى - بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَلَائِكَةِ الرَّحْمَةِ بِقِيَاسِ الْأَرْضِ وَالْحَاقِ بِأَقْرَبِ الدَّارَيْنِ ، ثُمَّ قَبَضَ هَذِهِ ، وَبَاعَدَ تِلْكَ - رَحْمَةً مِنْهُ - ؛ وَإِلَّا كَانَ يَهْلِكُ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - رَادًّا ، وَمُتَعَقِّبًا - :

«هذا التعليل لا ينفي أن العبارة على عمومها ؛ لأن توجُّهه إنما كان بعد ذلك» .

٨٦- تَعَقَّبْ وَاسْتَدْرَاكْ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٣) :

«وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ الْجَهَنَّمِيِّينَ - هَذَا - ، أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مِنْهُمْ ؛ حَيْثُ ذَكَرْتَ أَنَّهُ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجاً مِنْهَا».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذِرِكاً - :
«مَا هُوَ الْمُؤَيَّدُ ؟!».

٨٧- دَعْوَى مَنْقُوضَةٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٣) :
«وَقَبْلَ بَيَانِ ذَلِكَ نَقُولُ : إِنَّ الْجَمْعَ مُقْتَضَاهُ صِحَّةُ الاسْتِدْلَالِ ، فَهَلْ هَذَا الْحَدِيثُ يَصْلُحُ لِمَا اسْتَدَلَّتْ بِهِ الْمُرْجِئَةُ بِإِطْلَاقٍ - أَيِ : دَعْوَى أَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ مُجَرَّدٌ - ؟» .
■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُجِيباً ،
مُسْتَذِرِكاً - :

«لا ، ولكن ألا يُبطل دعواك : أن المؤمن قد يدخل الجنة بإيمانه - فقط - دون عمل ؟!» .

٨٨- تَضْلِيلٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٦)
- (مُؤَوَّلًا) رَوَايَاتٍ : «.. لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطًّا» - :

«فإذا كانت هذه حالة غيبية مخصوصة لا نذكرها - لا في الدنيا ولا في الآخرة - ؛ فنحن نكلها إلى علام الغيوب ، ولا نعارض بها ما نذكره ونعلمه من الأدلة البينة على قتل (الممتنع) عن الصلاة كُفراً ، وإجراء أحكام المرتد عليه ؛ فإن هذا مما قام دليله ، وأمرنا بتنفيذه ، ولم نؤمر بشق قلوب الناس ، ومعرفة ما إذا كان يُحتمل أن يكون من الجهنميين ، أم لا ؟» .

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - ناقضاً - :
 «تضليل ؛ فإن البحث ليس في هذا الممتنع» .

٨٩- تَفْطِيلُ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٨) :
 «سُكَّانُ الْأَطْرَافِ الْبَعِيدَةِ وَالْجُزُرِ النَّائِيَةِ ، مِمَّنْ لَمْ يَصِلْهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا اسْمُهُ ، وَيَتَشَبَّهُ فِيهِمُ الشُّرْكُ وَالْجَهْلُ بِالذِّينِ ، فَهُمْ غَافِلُونَ عَنْهُ ، أَوْ مُعْرِضُونَ عَنْ تَعَلُّمِهِ ، وَلَا يَعْرِفُونَ مِنْ أَحْكَامِهِ شَيْئاً ؛ فَهَؤُلَاءِ لَا شَكَّ أَنَّ فِيهِمُ الْمَغْذُورَ ، وَفِيهِمُ الْمُؤَاخَذَ» .

■ فَقَالَ (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - مُتَعَقِّباً - :

«وهذا ليس مراداً بالحديث ، وحمله عليه تعطيل ظاهر» .

٩٠- أسلوب غريب ... بل ليس بغريب !!

- قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٥٨)

- مُحاولاً (مُحاوَلَة) أخرى في (تأويل) الأحاديث - :

«رواه الحاكم (٤ / ٤٧٣) وقال : صحيح على شرط

مسلم ، وسكت عنه الذهبي ، وصححه .

زاد (!) العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث

الصحيحة» رقم (٨٧) (١ / ١٢٧) ، لكنه زاد (!) فيه : «ولا

صلاة» في قوله : «وهم لا يذرون ما صيام ، ولا صدقة ، ولا

نسك» ! وهي ليست في «المستدرک» ! وأما استدلال الشيخ به

على عدم تكفير تارك الصلاة ؛ فبرده ما أوضحنا أعلاه .

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - :

«أسلوب غريب في التشكيك بصحة هذه الزيادة الثابتة

عند ابن ماجه في صلب الحديث ، وقواه الحافظ !» .

٩١- (الكمال) الإيمان :

- قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٥٩)

- مُوجّهاً لشيخنا نصائحه !! وتوجيهاته !! في (طريقة البحث

والتأليف) ! - :

«أولاً : الرجوع لكتب العقيدة السلفية ؛ والشيخ من أعلم الناس بها - مطبوعة أو مخطوطة - ، وأخذ عقيدة أهل السنة والجماعة منها ، لا من مجرد كتب الخلاف ، والفقه ، وشروح كتب السنة ؛ فهذه ليست مصادر أصلية للعقيدة ؛ لا في موضوع الصفات ، ولا الإيمان ، ولا غيرها ، فإن رجع الباحث إلى هذه : فمع الحذر والتوقي مما تسرب إليها من كلام أهل الكلام المذموم ؛ التي لم يرد بها نص من كتاب ، ولا سنة ، ولا قول أحد من السلف ؛ مثل أن : «الأعمال شرط كمال» .
■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - متعقبا -
على كلمة (كمال) - :

«هذا ما صرح به ابن تيمية في غير ما حديث» .

٩٢- متى يقتل تارك الصلاة ؟

- قال (د . سفر الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٥٩)

- متمماً - :

«وعبارة : «وإن تركها كسلاً يقتل حداً» ، وعبارة : «لا

يكفر إلا بجحود ما أقر به» ، وعبارة : «يكفر ظاهراً لا باطناً» ...

إلخ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّباً

الْعِبَارَةَ الْأُولَى - :

«قد ذكرنا في الرسالة أنه يُقتل كفراً».

٩٣- (الْعَمَلُ) الْمَكْفُرُ صَاحِبُهُ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِيِّ) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٩)

- مُتَمِّمًا (نَصَائِحَهُ) وَ (تَوْجِيهَاتِهِ) - لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ ! - :

«ثَانِيًا : الرَّجُوعُ لِكُتُبِ الْفِرْقِ - أَوْ أَقْوَالِ الْفِرْقِ - كَمَا

كُتِبَ فِيهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ؛ لِيَعْرِفَ الْفِرْقَ جَلِيًّا بَيْنَ

مَذْهَبِهِمْ وَمَذْهَبِ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ ،

وَالْأَسْمَاءِ ، وَالْأَحْكَامِ ، وَلِيَعْرِفَ حَقِيقَةَ الْإِرْجَاءِ ؛ فَلَا يَقَعَ فِي

بَعْضِ أَصُولِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ ، وَلِيَتَأَكَّدَ أَنَّ الْكُفْرَ يَكُونُ بِالْعَمَلِ

كَمَا يَكُونُ بِالْإِقْتَادِ ، وَيَكُونُ بِالْإِبَاءِ وَتَرْكِ الْإِنْقِيَادِ ، كَمَا يَكُونُ

بِتَرْكِ الْإِقْرَارِ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُعَلِّقًا عَلَى

كَلِمَةِ (الْعَمَلِ) - :

«لَا نَشْكُ فِي هَذَا ؛ إِذَا كَانَ مُخْبِرًا عَمَّا فِي الْقَلْبِ ؛ كَمَا فِي

مثال الممتنع عن الصلاة ، وقد عُرِضَ على السيف ، وهو ما قاله ابنُ تيمية - كما كنتُ نقلته عنه في الرسالة - .

٩٤- الإِبَاءُ ، وَتَرْكُ الانْقِيَادِ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٩) :

«بَلْ مَنْ تَدَبَّرَ كِتَابَ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَفَّاهُ ؛ فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ التَّكْفِيرُ بِالْإِبَاءِ وَتَرْكِ الانْقِيَادِ ، وَهُوَ كُفْرُ إِبْلِيسَ ، وَفِرْعَوْنَ ، وَأَكْثَرِ الْأُمَمِ ...» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّباً ، وَمُنَبِّهاً :

«هذه الألفاظُ تُعْطِي من المعنى أكثرَ مما يعطيه لفظُ (الترك) أو (ترك الصلاة)» .

٩٥- تَأْوِيلٌ وَتَشْكِيكٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٥٩)

- مُتَوَاصِلاً بِذِكْرِ (وَصَايَاهُ) !! - :

«ثَالِثاً : جَمْعُ النِّصُوصِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَوْضُوعِ ، وَإِرْجَاعُ

الْمُتَشَابِهِ مِنْهَا - كَحَدِيثِ الشَّفَاعَةِ - إِلَى الْمُحْكَمِ ، وَالظَّنِّيُّ الدَّلَالَةُ إِلَى الْقَطْعِيِّ ، وَالْإِسْتِنَارَةُ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ ، لَا أَنْ

يَعْمِدُ الْبَاحِثُ إِلَى نَصِّ وَاحِدٍ يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ فَيَجْعَلُهُ
عِمَادَ بَحْثِهِ ، وَيَبْنِي عَلَيْهِ رَأْيَهُ ، وَيُؤَوِّلُ كُلُّ مَا خَالَفَهُ .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُسْتَذِرِكاً - :

«هَذَا مَا وَقَعَتْ فِيهِ أَنْتَ حِينَ تَكَلَّفْتَ فِي تَأْوِيلِ

الْأَحَادِيثِ ، وَالتَّشْكِيكِ فِي صَحَّتِهَا !» .

٩٦- ضَوَابِطُ فِي (التَّوَكُّلِ) :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٠)

- (مُسْتَرَسِلاً) بِذِكْرِ (وَصَايَاهُ) ، وَ(تَوَجِّهَاتِهِ)!! - :

«فنبذ طريقة الخلف في تأويل النصوص الصريحة عن
ظاهرها ، والاعتراض عليها بلوازم متوهمية ، أو باطلية ، وإن
أشكل ذلك ؛ فليراجع جواب علماء السنة عن هذه اللوازم ؛
فإن تأويل ما جاء من النصوص في هذه المسألة هو من جنس
تأويلات المعطلة والمفوضة ، كما أن تأويل إجماع الصحابة
(على حكم تارك الصلاة) - وقد صححه الشيخ في أكثر من
كتاب - ، وتسويغ مخالفته يفتح باباً لنسخ كل أصول العقيدة
المتلقة عنهم ، المستندة إلى إجماعهم» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مَتَعَباً - :

«لم تصرّح بنوع الترك ، هل هو الكلّي ، أم الجزئي ، وظني أنه يعني الأول ! وحينئذ نسألك عن القيد : ما دليله ؟ وما الفرق بينه وبين من يصلي في رمضان - مثلاً - ؟ ! أليس أن صلاته القليلة تُخبر عما في قلبه من الإيمان القليل ما لا ينبىء عنه التارك للصلاة البتّة ؟ !» .

٩٧- جهل :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٠) مُتَمِّمًا (وَصَابِيًا) !! :

«ثامناً : التزام قاعدة مُطَرِّدَةٍ في تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ بِشَوَاهِدِهِ ، أَوْ تَضْعِيفِهِ ؛ مَهْمَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ ، فَمَثَلًا : إِذَا كَانَتْ رَوَايَةٌ : «فَمَنْ تَرَكَهَا ؛ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْمِلَّةِ» لَا تَتَّقَوْنَ بِرَوَايَةٍ : «فَمَنْ تَرَكَهَا ؛ فَقَدْ كَفَرَ» ، بَلْ نَضَعُ الْأَوَّلَى وَنُؤَوِّلُ الْآخِرَى ؛ فَمَا هُوَ التَّحَكُّمُ إِذَنْ ؟» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - نَاقِضًا - :

«جهل بالحديث من وجوه !» .

٩٨- جهل وكتم :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٠)

ـ مَكْمَلًا :ـ

«وَلَا سِيَّما إِذَا اقْتَرَنَ بِذَلِكَ تَلْفِيقُ الْمُتَوَنِّ وَفَقَ رَأْيِ
الْبَاحِثِ ؛ مِثْلَ إِدْخَالِ لَفْظَةِ : «فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ : هَؤُلَاءِ عَتَقَاءُ
الرَّحْمَنِ ؛ أَذْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ» ، دُونَ لَفْظَةِ : «فَيَقُولُ
أَهْلُ النَّارِ : مَا أَغْنَى عَنْكُمْ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - ،
وَلَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا» .»

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُفَصَّلًا :ـ

«هَذَا اللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ، جَعَلْتُهَا بَيْنَ
مَعْكَوْفَتَيْنِ ، فَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ ، وَلَيْسَ تَلْفِيقًا - هَذَاكَ
اللَّهُ - ، وَإِنَّمَا التَّلْفِيقُ أَنْ أَضْمَّ إِلَى حَدِيثِهِ لَفْظَ حَدِيثِ أَنَسٍ الَّذِي
أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ - دُونَ لَفْظِهِ - : «فَيَقُولُ أَهْلُ النَّارِ» ، وَ(ص ٣٣)
هِيَ الَّتِي ذَكَرْتُ فِيهَا هَذَا اللَّفْظَ مُنْبَهًا فِيهَا أَنَّ ابْنَ الْقِيَمِ لَفَّقَ بَيْنَهُ
- وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ - وَبَيْنَ لَفْظِ أَبِي سَعِيدٍ !

وَكَتَمَ الْمُؤَلِّفُ عَزْوِي إِيَّاهُ لِأَنَسٍ - تَأْيِيدًا لِرَأْيِي !

ـ زَعَمَ !ـ .»

٩٩- اتِّهَامٌ بَاطِلٌ :

ـ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٢)

مُتَّهِمًا شَيْخَنَا الْأَلْبَانِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

«فالشَّيْخُ وَإِنْ وَافَقَ الْمُرْجئةَ ...».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُنَاقِضًا

إِيَّاهُ - :

«تُهْمَةٌ».

١٠٠- مِنْ (الْعَمَلِ) مَا هُوَ مُكْفِّرٌ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٢)

- مُتَمِّمًا (اتِّهَامَهُ) لِشَيْخِنَا - :

«... فِي حَصْرِ الْكُفْرِ فِي الْإِعْتِقَادِ : قَدْ خَالَفَهُمْ فِي زَعْمِهِمْ أَنَّ

الْمُصِرُّ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ حَتَّى يُقْتَلَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا فِي

الْبَاطِنِ ، وَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ ؛ فَيُغَسَّلُ ، وَيُكْفَنُ ،

وَيُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيُقْبَرُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَرِثُ وَيُورَثُ».

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ - مُتَعَقِّبًا

دَعْوَى (الْحَصْرِ) - :

«بَلْ وَفِي الْعَمَلِ الدَّالُّ عَلَى الْإِعْتِقَادِ».

١٠١- غَمَزَ ، وَدَفَاعَ :

- قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ - (صَفْحَةُ ٧٦٤)

- غامزاً بي ! - :

«أما التلميذ المُقَدِّمُ ؛ فإنه جعل مناط الحكم هو أن يكون «جهداً لوجوبها مع كونه ممن نشأ بين المسلمين» (ص ١٧)».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - مدافعاً (عني) ، ومبيناً - :

«لماذا نسبت إليه هذا ، وهو قد أعاد كلام الشيخ بنصّه - الذي نقله المؤلف (ص ٧٦٣) - ، وفيها مناط الحكم ! ولا يُنسبُ هذا إليه ؛ لأنه نقله عن السخاوي».

١٠٢- إشكالٌ مُتَهاوٍ :

- قال (د . سفرّ الحوالي) - غفر الله له - (صفحة ٧٦٤) - واضعاً عليّ إشكالاً (!) - :

«بماذا تحكّم عليّ كلام الشيخ في الرسالة إذا كان ما ذكرت هو «الصحيح المنصوص عليه الذي قطع به الجمهور»؟!».

■ فقال (شيخنا الألباني) - تغمده الله برحمته - مدافعاً ومبيناً - :

«هذا ليس قوله ، وناقلُ الكفر ليس بكافر ، وقصده من ذلك الردُّ على المكفرين مطلقاً ، وأنه يُخالفه» .

١٠٣- كَلَامٌ بَاطِلٌ ، وَرَأْيٌ عَاطِلٌ :

_ قَالَ (د . سَفَرُ الْحَوَالِي) _ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ _ (صَفْحَةُ ٧٦٥) مُتَكَلِّمًا عَلَى حَدِيثِ الشُّفَاعَةِ ؛ (رَابِطًا) إِيَّاهُ بِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ _ الْمُتَقَدِّمِ (بِرَقْمٍ : ٩٠) _ :

«فهؤلاء الذين يكونون حينئذٍ - نَسألُ اللهَ العَافِيَةَ - ؛ نَقولُ كَمَا قَالَ حُذَيْفَةُ : إِنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تُنَجِّيهِمْ مِنَ النَّارِ ؛ إِذْ لَا يَعْلَمُونَ غَيْرَهَا فِي ذَلِكَ الزَّمانِ الَّذِي هُوَ أَسْوَأُ زَمَانٍ» .

■ فَقَالَ (شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ) _ تَغْمَدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ _ رَادًّا ، وَنَاقِضًا _ :

«هذا كلامٌ باطلٌ - جزماً - ولو لم يرغبه المؤلِّف ! - ؛ لأن الحديث في الشفاعة للذين يستحقُّون العذابَ : بِذُنُوبِ ارتكبوها ، أما هؤلاء ؛ فإنهم إذا كانوا لا يعلمون غيرَ الشهادة ؛ فَهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ العذابَ ؛ فتأمل .

فإن دخل أحدٌ منهم النارَ بِذَنْبٍ ؛ فهو العَدْلُ ، ولكن لا عَلاَقَةُ [لَهُ] بِمَحْدِثِ : «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قط» ؛ فهذا كمن أسلم ،

ومات ؛ فهو في الجنة دون عذاب .
 فَحَمَلُ الحديث على من لا يستحق العذاب ؛ تعطيل
 واضح له عن دلالة الصريحة ، فسبحان الله ! لقد وقع المؤلف
 فيما نسب غيره إليه !» .

□□□□□

قال مُعِدُّهُ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - :

... هذا آخِرُ ما وقفتُ عليه من تعليقات شيخنا - رحمه الله - وحواشيه - على كتاب «الظاهرة» ؛ وهي تعليقات - كما قدّمتُ - جاءت عَفْوَ خاطرِ شيخنا ؛ لا عن تعمُدِ تعقُّبٍ ، أو (بَحْثٍ) ، أو (فَتَشٍ) عن أغلاط !!
والله الموفق للهدى واليقين .
وآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ^(١) .

□□□□□

(١) وكان الفراغُ من النظر في هذا الكتاب ؛ مُراجعةً ، وتصحيحاً ،

وترتيباً : ضَحَى يوم الاثنين ، لثلاثِ بَقِيْنٍ من شهر ذي الحِجَّة ، سنة (١٤٢٢هـ) .

واللهُ المسدّد .